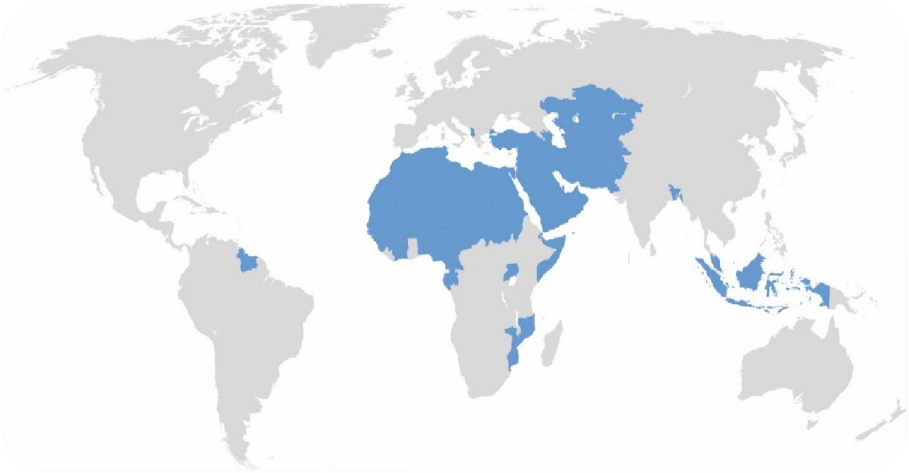

استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب

المحتويات

1. مقدمة	**3**
1.1 لمحة عامة عن وضعية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	**4**
2.1 لمحة عامة عن جهود منظمة التعاون الإسلامي لوضع سياسات متسقة للشباب	**5**
1.2.1 جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال الشباب	**6**
2. استراتيجية الشباب: الضرورة والأولويات الرئيسية	**9**
2.أ مفهوم استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب ودواعيها	**9**
2.ب المجالات الرئيسية ذات الأولوية	**12**
2.ب.1 التعليم	**12**
2.ب.2 عمالة الشباب	**15**
2.ب.3 الإدماج الاجتماعي	**18**
2.ب.4 الشباب والتطرف	**21**
2.ب.5 ريادة الأعمال	**24**
2.ب.6 الخدمات الصحية	**27**
2.ب.7 الزواج والزواج المبكر	**30**
2.ب.8 إشراك الشباب والمجتمع المدني	**33**
2.ب.9 التحديات الثقافية الجديدة والعولمة	**36**
2.ب.10 الهجرة والاندماج	**39**
2.ب.11 الشباب والبيئة	**40**
3. طرائق التنفيذ الناجح لاستراتيجية منظمة التعاون الاسلامي للشباب	**43**
1.3 دور التعاون الاسلامي البيني والتعاون الدولي في تحقيق أهداف الاستراتيجية	**43**
2.3 الهياكل المؤسساتية المعنية بتنسيق السياسات الخاصة بالشباب	**46**
3.3 برامج الاستراتيجية	**47**
أ- وقف منظمة التعاون الإسلامي للشباب	**47**
ب- مراكز منظمة التعاون الإسلامي للشباب	**47**
ج- البحوث حول قضايا الشباب	**47**
د- قمة منظمة التعاون الإسلامي للقادة الشباب	**48**
هـ- يوم الشباب وجائزة الشباب	**48**
و- خطة للتواصل والتعريف بالاستراتيجية	**49**
4. سُبل المُضيّ قدماً	**49**

1- مقدمة

1. تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مجتمعة، ربع (27 في المائة) عدد السكان الشباب في العالم. وبحلول عام 2050، يُتوقع أن تضم هذه الدول أكثر من ثلث (35 في المائة) من مجموع السكان الشباب في العالم.[1]
2. وتوفر هذه التركيبة الديمغرافية بالغة الأهمية إمكانات كبيرة للشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمشاركة في عملية التنمية وبناء الدولة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. غير أن الخصائص الديمغرافية نفسها تثير مخاوف عميقة. فشباب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يواجهون تحديات خطيرة وذات طبيعة متغيرة في مجالات التعليم والعمل والحصول على الخدمات الصحية، إلى جانب إمكانات التطوير الذاتي. وفي عدد من المجتمعات، يواجه الشباب تهديداً على مستوى عمليات العولمة، من جهة، وتنامي التهميش والتطرف والتعصب، من جهة ثانية.
3. يتحتَّم على الدول الأعضاء الاستجابة بسرعة لهذه التحديات التي تنتصب أمام الشباب، لا سيما في السياق الراهن، حيث ينشط مواطنون شباب في العالم الرقمي العالمي ويسعون بشكل متزايد للمشاركة في عمليات صنع القرار.
4. لن يساعد تمكين الشباب على تحسين ظروف حياتهم فحسب، ولكنه أيضاً سيعزّز القيم الأساسية مثل حقوق الإنسان والكرامة، ويدعم التقدم القائم على النمو الاقتصادي والاجتماعي، بما يتيح وضع قضايا الشباب ضمن الأولويات الرئيسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
5. للانكباب على هذه الأولوية، لا بد من وجود إطار توجيهيّ مشترك، ألا وهو استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب، وهو الإطار الذي من شأنه أن يمكِّن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الانخراط مع آليات دعم مماثلة، من خلال استخدام أدوات ووسائل للاستجابة للحاجيات الوطنية للشباب. ولهذا الغرض، يتعين على الفاعلين من ذوي الكفاءة والمسؤولية أن يعملوا سوياً من أجل رسم أهداف واضحة وبلورة مجموعة من الإجراءات وتحديد جداول زمنية ووضع إجراءات تنفيذية.
6. في هذا الصدد، ينبغي أن تحدد الاستراتيجية شرائح السكان التي تمثل الشباب. فعلى الصعيد العالمي، يُفهم الشباب على أنه فترة انتقالية ينتقل فيها الشخص من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ ومن التبعية إلى الاستقلال. وعلى مستوى رسم السياسات، يشير هذا المفهوم إلى أن الشباب لم يعد باستطاعتهم الاستفادة من الحماية المكفولة للأطفال، وفي نفس الوقت ليس بمقدورهم بعدُ أن يتمتعوا بمجموعة الفرص المتاحة للبالغين. بيد أن هذا التعريف المفاهيمي يُصبح مجزّءاً ومتنوعاً عند ترجمته إلى شرائح عُمرية فعلية. ففي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يُعرّف البعض الشباب بالشريحة العُمْرية (15-24 سنة)، في

[1] توقعات الأمم المتحدة السكانية العالمية.

حين يستخدم البعض الشريحة العُمْرية الأوسع نطاقاً (15-35 سنة). وبالرغم من هذا التباين، يتعين تحديد شريحة عمر الشباب لأغراض عملية مرتبطة برسم السياسات وجمع البيانات، وفي ضوء هذه الجوانب العملية الرئيسية، تقترح الاستراتيجية اعتماد تعريف الأمم المتحدة للشباب الذي يحدد هذه الفئة بالشريحة العمرية 15-24. ومع ذلك، سوف تُحترم أي فئة عمرية أخرى تستخدمها الدول الأعضاء وفقاً لسياساتها الوطنية وسوف تُؤخذ في الاعتبار في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بهذه الاستراتيجية.

7. استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب عبارة عن مبادئ توجيهية مقترحة على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها في سياق أولوياتها الوطنية وسياساتها الخاصة بالشباب، وفقاً لإرادتها الوطنية والسيادية القيام بذلك.

1.1 لمحة عامة عن وضعية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

8. يعيش الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمن بيئات ثقافية واقتصادية وسياسية فريدة، ويواجهون بالتالي تحديات مختلفة. وبالرغم من ذلك، فإن لمحة عامة عن وضعية الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة تثبت أن ثمة تحديات مشتركة تواجه الشباب. وعموماً، فإن هذه التحديات تتشابك وتمس مجالات رئيسية شتى داخل المجتمع. ولعل أبرز هذه المجالات هي التعليم (من مستويات التعليم المنخفضة إلى عدم المساواة بين الجنسين)، والاقتصاد (يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع معدلات البطالة، والبيئة المتخلفة لريادة الأعمال، وضعف المهارات، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع المهارات المطلوبة)، والهجرة بما في ذلك هجرة الأدمغة، ناهيك عن المشاركة المدنية والسياسية المحدودة (بما في ذلك العزل والإقصاء الاجتماعي)، والصحة والرَّفاه (وتغطي طائفة واسعة من القضايا من قبيل الزواج القسري والعنف وسوء التغذية ومحدودية فرص الاستفادة من الخدمات الصحية)، إلى جانب التطرف والخطاب السياسي المنحرف، والتغيرات الثقافية والاجتماعية الناجمة عن العولمة.

9. تتفاقم هذه التحديات المشتركة للشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من استمرار النزاعات والحروب التي تقوض رفاه الشباب إلى حد كبير وبتداعيات أكبر.

10. على الرغم من أن هذه المشكلات تبقى قائمة بالنسبة لعامَّة الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإن بدرجات متفاوتة، فإن وجود سياسات وطنية حكيمة من عدمه يُحدِّد مدى نجاح الحكومات والمجتمعات في معالجة هذه التحديات والتصدي لها. ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى وضع إطار لسياسات وطنية تعنى بالشباب، من أجل الاستجابة للحاجيات الراهنة من جهة، والتصدي بفعالية للتحديات الناشئة والمرتقبة من جهة ثانية.

11. من المؤسف أنه لا تتوفر جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على سياسات وطنية موجَّهةٍ للشباب. ومن شأن وضع إطارٍ مشتركٍ أن يتيح الفرصةَ لتبادل الممارسات والفوائد بين الدول الأعضاء بشأن السياسات الخاصة بالشباب والممارسات المثلى وتبادل الخبرات.

2.1 لمحة عامة عن جهود منظمة التعاون الإسلامي لوضع سياسات متَّسقة للشباب

12. تضطلع فئة للشباب بدور في جميع جوانب التنمية والنمو التي لها وقع مباشر على معدلات البطالة والعنف والمشاركة السياسية والتجديد والبحث والصناعة وخلق فرص العمل وريادة الأعمال. وستفيد السياسات الفعالة لتشغيل الشباب في الرفع من مستوى كفاءاتهم، إلى جانب تعزيز القيم والمثل الأساسية التي تشكل ركيزة النمو الاجتماعي والاقتصادي.

13. من هذا المنطلق، عُقدت الدورة الأولى للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في جدة، حيث أقر المشاركون بضرورة التكامل وتوحيد الجهود، مع التركيز على أهمية تعزيز قدرات الشباب من النواحي الفكرية والروحية والبدنية (البيان الختامي للمؤتمر: OIC/ICMYS/1-2005/FC.FINAL).

14. اعتمد المؤتمر في دورته الثانية القرار رقم (OIC/ISSF/ICYSM-2/2014/R-6) بشأن الخطوط العريضة لمشروع استراتيجية النهوض بقضايا الشباب في العالم الإسلامي، دعا فيه الاتحادَ الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي والمنظمةَ الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) إلى إعداد الاستراتيجية وإدراجها في جدول أعمال الدورة الثالثة للمؤتمر.

15. في الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية (الكويت، مايو 2015)، أكَّدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على ضرورة تطوير أساليب تعليمية تراعي احتياجات الشباب والتحديات المستقبلية التي تواجههم، مشددةً كذلك على ضرورة مكافحة تعاطي المخدرات، وتوفير برامج لتنمية قدرات الشباب، وحمايتهم من الحرمان والتطرف، من خلال تنسيق وتنظيم أنشطة عن طريق الدول الأعضاء والمؤسسات المشاركة، بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم بين الإيسيسكو والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة والاتحاد العالمي للكشاف المسلم، بصفتها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الناشطة في مجال الشباب. وتستهدف مذكرة التفاهم هذه تيسير التعاون والتنسيق بين تلك المؤسسات. وفي ضوء قرارات هذه الدورة، أصبح الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي ينهض بمهام سكرتارية المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة فيما يخص قضايا الرياضة، فيما كُلّف منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون بسكرتارية قضايا الشباب.

16. تجدر الإشارة إلى أن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية قد شهدت عقد جلسة لشحذ الأفكار بَحَثَتْ موضوع "زيادة الفرص وتعزيز القدرات الإبداعية للأجيال الشابة"، تمخضت عنها جملة من التوصيات

تروم تعزيز أوضاع الشباب في الدول الأعضاء وتأمين مستقبلهم. كما اعتمد المجلس القرار رقم 43/11-أت بشأن إنشاء وحدة جديدة مكلفة بقضايا الشباب في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

17. بالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر (إسطنبول، أبريل 2016)، "أعادت منظمة التعاون الإسلامي تأكيد عزمها على المضي قدماً في جهودها لبناء قدرات الشباب سبيلاً لتحقيق السلام والأمن في دولها الأعضاء، وشدَّدت كذلك على أهمية تعزيز دور شباب الدول الأعضاء في المنظمة في تنمية مجتمعاتهم (انظر المادتين 188 و189 من البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، 2016). وعلى هامش المؤتمر، عَقد منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، وللمرة الأولى، حدثاً خاصّاً بالشباب (القمة الأولى للقادة الشباب)، تمخض عنه جملة من التوصيات بعنوان "10 أهداف في 10 سنوات".

18. علاوةً على ذلك، جرى التأكيد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (2016-2025)، والذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة، على الحاجة إلى بناء قدرات الشباب وتوجيه مشاركتهم في القطاعات الحيوية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، والسلام والأمن، إلى جانب حقوق الإنسان وريادة الأعمال.

19. عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة دورته الثالثة مؤخراً في إسطنبول في عام 2016، حيث تَخلَّلت أعمالَه مناقشةٌ أوليةٌ تناولت استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب. وفي هذا الصدد، دعا المؤتمر في قرار خاص باستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب (OIC/ICYSM-3/2016/R1-Y) إلى عقد اجتماع للخبراء لمناقشة الاستراتيجية.

20. عُهد إلى منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون واللجنة المشتركة الدائمة المعنية بقضايا الشباب، في جملة أمور، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق الأهداف المرسومة في خطة العمل الأولية للشباب، إلى جانب وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ بالاشتراك مع الأمانة العامة للمنظمة، واستعراض ما يُحرز من تقدم في تنفيذها (انظر القرارين OIC/ICYSM-3/2016/R1-Y و OIC/ICYSM-3/2016/R3-Y). و"تشارك الأمانة العامة على نحو كاف في المنظمة وتنسّق جميع اجتماعات المجالس الوزارية القطاعية"، بما في ذلك اجتماعات وزراء الشباب والرياضة وفقاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية بهذا الشأن (القرار 36/5-أت).

1.2.1 جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال الشباب

21. أطلق البنك الإسلامي للتنمية عدة مبادرات إنمائية موجهة نحو الشباب في جميع أنحاء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، قام البنك بوضع وإطلاق عدد من البرامج، انطلاقاً من الندوات السنوية لتنمية الشباب التي تشكل منتدى للمفكرين بشأن قضايا الشباب. وتشمل هذه البرامج برنامج دعم

عمالة الشباب، وبرنامج تطوير التمويل الأصغر الذي تشرف عليه إدارة الخدمات المالية الإسلامية، فضلا عن تقديم منح دراسية لمستويات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. وتشمل المبادرات الأخرى الجديرة بالملاحظة التي أطلقها البنك الإسلامي للتنمية في هذا الصدد، برنامج محو الأمية المهني التابع لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وبرنامج دعم التمويل الأصغر، وبرنامج المساعدة التقنية لتشجيع الاستثمار من أجل بناء القدرات في مجال تنمية المشاريع وتنظيمها، وصناديق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من تونس والمملكة العربية السعودية التي تشرف عليها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

22. وضعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) خطة عمل ثلاثية (2016-2018) في مجال الشباب تركز أساساً على المجالات الثلاثة التالية:

أ. التعليم: من خلال مشاريع تهدف إلى تطوير التعليم التقني والمهني لتعزيز فرص عمالة الشباب؛ وتعزيز دور تعليم الشباب في تحقيق التعايش ومعالجة القضايا الدولية المعاصرة؛ وتعزيز الجهود التعليمية المشتركة لتطوير النظم التعليمية في الدول الأعضاء.

ب. العلم والتكنولوجيا: من خلال مشاريع ترمي إلى بناء نظام مستدام للتنمية العلمية؛ واستكشاف التحول الاجتماعي لبناء مجتمعات متماسكة ومزدهرة؛ ودعم الاستراتيجيات البحثية القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن الجهود الرامية إلى دعم البحث والتطوير من خلال نقل المعارف لتعزيز فرص عمالة الشباب.

ج. الثقافة والاتصال: من خلال مشاريع تتوخى توفير الرعاية للشباب والأطفال والنساء في العالم الإسلامي.

23. أُنشئ منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون خلال جمعيته العامة التأسيسية التي عُقدت في باكو بأذربيجان خلال الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر 2004، وفقاً للقرار رقم 31/15-ث الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (إسطنبول، 14-16 يونيو 2004). وقد مُنح المنتدى صفة مؤسسة منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي بموجب القرار رقم 32/3-ث الذي اعتمدته الدورة الثانية والثلاثون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (صنعاء، اليمن، 28-30 يونيو 2005). ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون منظمةٌ دوليةٌ مقرها إسطنبول، تضم في عوضيتها 44 منظمة وطنية و 6 منظمات شبابية دولية. ويهدف المنتدى، من خلال الاضطلاع بأنواع مختلفة من الأنشطة، إلى الدفاع عن مصالح الشباب، وتعزيز التعليم النظامي وغير النظامي، وتعزيز القيم الأخلاقية لدى الأجيال الشابة، ومكافحة الإسلاموفوبيا، وتعزيز روح التضامن بين الشباب المسلم، والإسهام في الحوار بين مختلف الثقافات والحضارات. ومن بين البرامج والأنشطة التي ينفذها المنتدى على أساس منتظم، نذكر على سبيل المثال "رأس المال الشبابي لمنظمة التعاون الإسلامي"، و "نموذج منظمة التعاون الإسلامي"، و"منصة منظمة التعاون الإسلامي" و "اليوم التذكاري لمنظمة التعاون الإسلامي" و "المخيمات الصيفية لمنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون" و "قمة القيادات الشبابية لمنظمة التعاون الإسلامي". ويرتبط المنتدى بعلاقات

تعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، لا سيما البنك الإسلامي للتنمية، والإيسيسكو، ومركز أنقرة، والجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الرياض لألعاب التضامن الإسلامي، فضلا عن العديد من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجلس أوروبا، والمنتدى الأوروبي للشباب. ويعمل المنتدى، بصفته أمانة المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة فيما يخص قضايا الشباب والمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري الدائم المعني بالشباب التابع للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، طبقاً لقرارات الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة(2016-2018)، وبصفته الشريك الرئيسي للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يخص تنسيق تنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة بالشباب. ووفقاً للولاية المناطة به، فإن المنتدى كان الوكالة المنفذة لخطة العمل المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الشباب التي اعتمدتها الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

24. قدم الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي استراتيجية الرياضة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة (OIC/ICYSM-3/2016/Strategy). واعتُمدت استراتيجية الرياضة تزامناً مع إنشاء المكتب التنفيذي لاستراتيجية الرياضة لمنظمة التعاون الإسلامي وتكليفه بتنفيذ الاستراتيجية الجديدة وتنسيقها وتقييمها.

25. اضطلع الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، وهو جهاز منتم لمنظمة التعاون الإسلامي، بأنشطة عديدة تشمل، في جملة أمور، المشاركة في اجتماعات الكشافة الإسلامية مع المكتب الكشفي الإقليمي الأوروبي في تركيا في عام 2016، والمشاركة في حفل تقليد الشارة الخشبية للقادة المسلمين في المملكة العربية السعودية في عام 2016، والتنظيم الجاري لمشروع الوسام العالمي "أنا كشاف متعاون". ويشارك الاتحاد أيضاً في تنظيم منتديات حول الحوار والاعتدال (10 منتديات في 10 بلدان)، فضلا عن مؤتمر عالمي للشباب المسلم في المملكة العربية السعودية.

26. قام مركز أنقرة بإعداد وتقديم تقرير "حالة الشباب لعام 2016" إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة. وفي عام 2017، وبموجب القرار (OIC/ICYSM-3/2016/R7-Y) الصادر عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزرا ء الشباب والرياضة، أعد مركز أنقرة تقرير حالة الشباب لعام 2017، بالتعاون مع منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، وقدمه إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد وضع التقرير مؤشر النقاط الخاص بسياسات الشباب في منظمة التعاون الإسلامي، الذي يتوخى تشخيص حالة سياسات الشباب والحوكمة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أطلق مركز أنقرة برنامج التدريب الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تسهيل دخول الطلاب إلى سوق العمل من

خلال المساهمة في تطوير معارفهم ومهاراتهم حول بيئة العمل. وأطلق مركز أنقرة مؤخراً مشروع تطوير العمالة وريادة الأعمال السورية الفلسطينية (SPEED) ومشروع تنمية المهارات والعمالة وريادة الأعمال (SEED) للنمو الشامل لتحسين مهارات وقدرات قطاعات معينة من الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2- استراتيجية الشباب: الدواعي والمجالات الرئيسية ذات الأولوية لتنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

2.أ مفهوم استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب ودواعيها

27. يواجه ملايين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي طائفة واسعة من التحديات في جميع مجالات الحياة، تتراوح ما بين الصعوبات الاقتصادية والحواجز الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الأسباب الجذرية لهذه التحديات قد تختلف من بلد إلى آخر، فإن هناك عدداً كبيراً من القواسم المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث المشاكل التي يواجهها الشباب والتي تعيق نماءهم وتؤثر على جودة حياتهم. وفي هذا السياق، أضحى إعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف التالية:

أ- إنشاء إطار مشترك لتيسير التعاون والدعم فيما بين الدول الأعضاء في تشخيص التحديات الاقتصادية والثقافية والسياساتية التي تقوض رفاهية الشباب بشكل عام؛

ب- إنشاء إطار مشترك لتيسير التعاون والدعم بين الدول الأعضاء في تشخيص الفرص الاقتصادية والثقافية والسياساتية التي من شأنها تحسين نوعية حياة الشباب؛

ج- وضع سياسات مستدامة في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة والصحة والتكنولوجيا لدعم جهود الشباب الرامية إلى بناء وقيادة حياة مُرضية وذات مغزى؛

د- وضع أطر عمل جديدة لتمكين الشباب من المشاركة والاندماج سياسياً واجتماعياً في سعيهم إلى أن يصبحو مواطنين مسؤولين؛

هـ- وضع آليات جديدة تسمح للشباب بإيجاد حلول قابلة للتطوير ومبتكرة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم وللأمة الإسلامية.

28. تتقاطع هذه الأهداف الرئيسية الخمسة لاستراتيجية الشباب لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع أهداف التنمية المستدامة وتمثل الخطوات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات

القوية). وعلاوة على ذلك، ستشكل استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب جهداً ملموساً نحو تحقيق الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

29. تتماشى أهداف استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب أيضا مع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، وسوف تسهم في تنفيذ هذه الخطة، لا سيما فيما يتعلق بأهدافها التالية:

أ) الهدف 2.2: مكافحة الإرهاب والتطرف والتطرف المؤدي إلى الإرهاب والتعصب والطائفية والإسلاموفوبيا؛

ب) الهدف 6.2: التخفيف من حدة الفقر؛

ج) الهدف 9.2: التوظيف والبنية التحتية والتصنيع؛

د) الهدف 2-11: التعليم؛

هـ) الهدف 2-13: النهوض بالمرأة وتمكينها، ورفاه الأسرة، والضمان الاجتماعي؛

و) دعم الشباب لبلوغ كامل إمكاناتهم.

30. بذات القدر من الأهمية، تتماشى هذه الأهداف مع الأهداف العشرة التالية المتفق عليها في قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى للقيادات الشبابية (إسطنبول، أبريل 2016):

(أ) رفع المستوى التعليمي وتوسيع نطاق التدريب؛
(ب) ضمان رفاه الشباب وآفاقهم الاقتصادية؛
(ج) ضمان مشاركة أكبر للشباب؛
(د) منع تطرف الشباب؛
(هـ) تحقيق تعاون حقيقي وتضامن أوثق بين الشباب المسلم؛
(و) تمكين الأصوات السّلمية للشباب في المجتمعات الإسلامية؛
(ز) تعزيز مشاركة الشباب المسلم في السلام العالمي؛
(ح) سد الفجوة بين الجنسين عن طريق رفع الحواجز المؤسسية أمام المرأة؛
(ط) تمكين الشباب المسلم من أجل الإسهام في الجهود العالمية؛
(ي) بناء سياسة شاملة ومنسَّقة للشباب في منظمة التعاون الإسلامي.

31. تتمثل رؤية استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب في تحسين رفاه الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتغلب على التحديات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم من خلال العمل المشترك. وبالنظر إلى أن كل استراتيجية تتطلب مجموعة من الإجراءات السياسية لبلوغ أهدافها العامة وأهدافها الفرعية، فإن استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب تتوخى الاستثمار في مجموعة

من الخيارات المتاحة على صعيد السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن تصنيف السياسات في استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب تحت عشرة مجالات رئيسية تحتاج إلى التركيز عليها، وهي: التعليم، وعمالة الشباب، والإدماج الاجتماعي، والتطرف، وريادة الأعمال، والخدمات الصحية، والزواج، والمشاركة، ومنظمات الشباب والعمل التطوعي، والتحديات الثقافية الناجمة عن العولمة، والهجرة والإندماج.

32. لا يتوقف نجاح استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب على تحديد مجالات الأولويات الرئيسية فحسب، بل يتوقف أيضا على وجود التزام كامل من جانب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باحترام العوامل التالية:

أ. تحديد الفئات المستهدفة: يتعين تحديد الخصائص الديمغرافية للشباب، بما في ذلك الفئات العمرية والجوانب الجنسانية.

ب. تحديد أدوار أصحاب المصلحة: يتعين تقييم الدور المحتمل للكيانات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل وضع سياسة الشباب وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ج. وضع خطة عمل وآلية للإبلاغ: يتعين تصميم خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الشباب على نحو فعّال، تتضمن جداول زمنية ومخصصات الميزانية ومؤشرات الأداء الرئيسية، فضلا عن الأدوار المحددة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي والأمانة العامة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري وضع آلية للإبلاغ لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

د. اعتماد نهج شمولي: من الضروري وضع نهج متكامل من أجل التأكد من ربط الإجراءات المقررة في إطار سياسة الشباب بمجالات سياسية أخرى على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، ومن أجل منع التكرار أو تفادي أي تداخل محتمل مع مجالات السياسات الأخرى، يتعين تنفيذ استراتيجية الشباب مع ضمان التعاون الأفقي مع وزارات أخرى مثل الصحة والتعليم، فضلا عن التعاون العمودي مع الكيانات المحلية والمؤسسات الوطنية.

هـ. وجود سياسة قائمة على المعرفة: ينبغي أن تستند صياغة السياسة العامة الخاصة الشباب وتطويرها إلى عمليات بحثية بهدف توثيق حالة الشباب وكذلك سياسات الشباب التي يجري تنفيذها على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

و. وضع أدوات ومؤشرات للبحث: لبلورة استراتيجية للشباب قائمة على الأدلة والاستراتيجية ورصد التقدم المحرز على مر السنين، من الضروري وضع مجموعة من الأدوات البحثية ذات الصلة (مثل الدراسات الاستقصائية الهيكلية والاستبيانات والمؤشرات) (مؤشر منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الشباب على سبيل المثال). وفي هذا السياق، فإن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مدعوة

إلى بلورة هذه الأدوات بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي فور اعتماد الاستراتيجية. ومن الأمثلة المفيدة، مؤشر نتائج سياسات الشباب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي وضعه مركز أنقرة في تقريره بشأن حالة الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2017. ولا يعدّ هذا المؤشر أداةً للرصد الوطني فيما يخص تطوير سياسات الشباب فحسب، ولكن أيضاً لإيجاد قنوات جديدة وفعالة للتعاون الإسلامي البيني.

2.ب المجالات الرئيسية ذات الأولوية لتنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2.ب.1 التعليم

2.ب.1.1 الحالة الراهنة

33. بفضل التعليم الجيد، يمكن للشباب أن يضطلعوا بدور تحويلي في تنمية المجتمع. فمتوسط معدلات محو الأمية لدى الشباب أفضل من مثله لدى الكبار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي المتوسط، فإن 85.3 في المائة من الشباب يعرفون القراءة والكتابة، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي (91.0 في المائة). وقد بلغت هذه النسبة لدى البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 93.0 في المائة في عام 2015. وفي المتوسط، تبلغ الفجوة بين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذكور (87.4 في المائة) ومثيله لدى الشابات (83.2 في المائة) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 4.2 في المائة، وهي فجوة أكبر من تلك التي سُجلت لدى البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (0.6 في المائة) ومن المتوسط العالمي (1.8 في المائة) في عام 2015 (مركز أنقرة، 2016-أ؛ مركز أنقرة، 2016-ج). وارتفع العدد الإجمالي لطلاب المدارس العليا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر من مرتين، منتقلا من 14.2 مليون إلى 33.6 مليون طالب بين عامي 2000 و 2015. ويعني ارتفاع عدد خريجي المدارس العليا وجود قوى عاملة أكثر تأهيلاً ومهارة، وهو تطور واعد. ومع ذلك، يتبين من الأرقام الخاصة بالمعدلات العامة للالتحاق في مدارس التعليم العالي أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي بلغ متوسط معدل الالتحاق فيها 28.9 في المائة في عام 2015، تقبع خلف البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (34.8 في المائة) وبعيداً عن البلدان متقدمة النمو (70.8 في المائة). وفي نفس السنة، كان متوسط نسبة الالتحاق الإجمالي العالمي هو 41.7 في المائة.

34. فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي، بلغ مؤشر التفاوت بين الجنسين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 0.96 و 0.91، على التوالي. وهو ما يعني تفاوتاً طفيفاً لصالح الفتيان في عام 2015. ومن جهة أخرى، وُجد أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يبلغ حوالي 1.1 حيث تكون الفتيات في وضع أفضل مقارنة بالفتيان.

2.ب.1.2 التحديات

2.ب.1.2.1 انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق

35. تشكل الأمية وتدني مستويات المشاركة في المؤسسات التعليمية بين السكان الشباب تحديات هامة في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا.

2.ب.1.2.2 تدنّي جودة التعليم

36. يؤدي تدنّي جودة التعليم الناجم عن عوامل مثل اكتظاظ الفصول الدراسية وانخفاض نسبة الطلاب إلى المدرّسين إلى تعريض مستقبل ملايين الأطفال والشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للخطر. لذلك من المهم أن تركز الدول الأعضاء في المنظمة ليس فقط على تحسين مؤشرات التعليم لدى الشباب، مثل معدلات محو الأمية والالتحاق بالمدارس، بل أيضاً على تنفيذ سياسات لتعزيز جودة تعليم الشباب، وزيادة توجيه برامج التعليم المباشر نحو التكنولوجيا والتعليم العملي ومراجعة سياسات القبول في الجامعة.

2.ب.1.2.3 التفاوت القائم بين الجنسين

37. تشكّل التفاوتات القائمة في مجال التعليم بين الشبان والشابات تحدياً أمام تنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويؤثر الهدر المدرسي والتفاوت بين الجنسين تأثيراً سلبياً من نواحي عديدة على تنمية الشباب. وعلى وجه الخصوص، عادة ما يرتبط التسرب المبكر للفتيات من المدرسة بالزواج المبكر. ويجد الفتيات والفتيان ذوو التعليم المحدود صعوبة في إيجاد وظائف لائقة، مما يخفض من معدلات المشاركة في القوى العاملة.

2.ب.1.3 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

38. **تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس**

(أ) تعزيز أهمية التعليم في صفوف الشباب في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء؛

(ب) الاستثمار في الهياكل الأساسية للتعليم على جميع المستويات (التعليم الابتدائي والثانوي والعالي)؛

(ج) تقديم الدعم والاستثمار في جميع أنواع التعليم (التعليم المهني والرسمي والمسائي) بغية تلبية الاحتياجات المختلفة للشباب؛

(د) وضع سياسات لاجتذاب الشباب المستبعدين اجتماعيا إلى المؤسسات التعليمية ووضع سياسات لاستدامة هذه المؤسسات في هذه المؤسسات؛

(هـ) وضع سياسات تعليمية محددة للشباب الذين يواجهون مشاكل (مثل اللاجئين والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة والذين يعيشون في فقر مدقع)؛

(و) تصميم سياسات تعليمية لتمكين الشباب المعوقين من المشاركة في المؤسسات التعليمية.

39. الاستثمار في جودة التعليم

(أ) زيادة نسبة الطلاب إلى المعلمين من خلال الاستثمار في تعليم المعلمين وبناء فصول دراسية جديدة؛

(ب) الاستثمار في البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والوصول إلى الإنترنت؛

(ج) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات الحديثة لتعزيز أدوات التعليم في المدارس؛

(د) وضع آليات رصد على نطاق البلاد لقياس وتتبع نوعية جميع الخدمات التعليمية؛

(هـ) توفير التدريب المنتظم للمعلمين بغية تحسين مهاراتهم ومعارفهم؛

(و) تطوير نظم قائمة على الأداء لقياس جودة طرائق التدريس.

40. معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين

(أ) توعية الوالدين بأهمية فوائد التعليم؛

(ب) التعاون مع الزعماء الثقافيين والسلطات الدينية لنشر رسالة الإسلام الصحيحة بشأن التعليم، ولا سيما الحقوق التعليمية للبنين والبنات؛

(ج) التعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل تصميم وتنفيذ حملات فعالة، لا سيما للحد من التفاوت بين الجنسين؛

(د) الإقرار بأن التفاوت بين الجنسين هو من ضمن التحديات الرئيسية الأخرى وتحديد أهداف بعينها مع جدول زمني لقياس التقدم المحرز.

41. تنمية القدرات العلمية والابتكارية

(أ) فتح مؤسسات التعليم الثانوي والعالي التي تتيح للشباب التخصص في برامج العلوم والتكنولوجيا، ومدّ هذه المؤسسات بالمعلمين المهرة والمعدات اللازمة؛

(ب) إذكاء الوعي بأهمية العلوم والتكنولوجيا من خلال تنظيم معارض ومسابقات للشباب؛

(ج) إجراء تحليل للحالة بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في البرامج التعليمية في مجال العلوم والتكنولوجيا من أجل تحسين نوعية التعليم في هذه البرامج؛

(د) التعاون مع مؤسسات التعليم الدولية من خلال اتفاقيات لتعزيز تنقل الطلاب والأساتذة؛

(هـ) النظر في إمكانية وضع خطط لمنح مكافآت وترقيات لمدرّسي برامج العلوم والتكنولوجيا قصد استقطاب الأساتذة من ذوي التعليم والكفاءة العاليين لهذه البرامج.

2.ب.2 عمالة الشباب

2.ب.1.2 الحالة الراهنة

42. تتسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى حد كبير بانخفاض مشاركة القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما بين الشباب. فقد انخفضت نسبة مشاركة الشباب في القوى العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة من 45.9 في المائة في عام 2000 إلى 43.4 في المائة في عام 2015، ولكنها انخفضت بشكل أكبر مقارنة بالفئات الأخرى، من 52.8 في المائة إلى 47.1 في المائة في الدول المتقدمة ومن 56.1 في المائة إلى 46.8 في المائة في البلدان غير الأعضاء في المنظمة. وهكذا انخفض المتوسط العالمي إلى 45.8 في المائة في عام 2015 مقارنة بمستوى 53.3 في المائة في عام 2000. وقد لوحظ انخفاض طفيف في مشاركة الشباب في القوى العاملة لدى الشابات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفض من 32.2 في المائة إلى 31.3 في المائة بين عامي 2000 و2015.

43. في عام 2015، قُدرت نسبة بطالة الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بـ 16 في المائة، وفي البلدان المتقدمة بنسبة 14.3 في المائة وفي البلدان النامية الأخرى غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 11.7 في المائة. وعلى وجه الخصوص، فإن بطالة الإناث بين الشباب هي الأعلى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع المجموعات الأخرى، على الرغم من أنها انخفضت إلى 18.3 في المائة في عام 2015 من مستواها البالغ 22.9 في المائة في عام 2005. وفيما يتعلق ببطالة الذكور بين الشباب، كانت النسبة 14.6 في المائة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و19.3 في المائة في البلدان النامية الأخرى غير الأعضاء في المنظمة.

44. تشكل البطالة تحدياً كبيراً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما بالنظر إلى العدد الكبير من القضايا التي تولدها. فهجرة العقول من رأس المال البشري الحيوي بسبب البطالة تمثل تحديا خطيرا يواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولا تقتصر هذه الظاهرة بحال من الأحوال على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2013 وحده، شكل الشباب (15-24 سنة) 12 في المائة من مجموع المهاجرين[2]. وقد يكون التحدي الذي يطرحه هذا الأمر على الدول الأعضاء في المنظمة أكثر أهمية نظرا للدور الحاسم الذي يضطلع به رأس المال البشري للشباب في التنمية والنمو. وتعاني الدول الأعضاء في منظمة

[2] تقرير الشبكة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والشباب، 2014.

التعاون الإسلامي من أعلى هجرة للعقول مقارنة بأية مجموعات أخرى، حيث يهاجر 7.41 في المائة من جميع العمال المهرة للعمل.[3]

2.ب.2.2 التحديات

2.ب. 2.2. 1 ضعف المهارات الأساسية والمعارف وعدم مواءمة المهارات مع الطلبات

45. يشكّل الضعف النسبي للتعليم الذي يؤثر سلبًا على مهارات القوى العاملة، والعرض غير المخطط له للعاملين في القطاعات المختلفة، تحديَيْن هامَيْن لأسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ينجم عنهما عدم تطابق المهارات مع التعليم في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة حيث لا تتناسب المهارات المطلوبة في سوق العمل مع المهارات والتعليم المتوفرَيْن.

2.ب.2.2.2 هياكل سوق العمل وأوجه جموده

46. تتمتع الأغلبية الساحقة من البلدان المتقدمة ببعض المرونة والآليات (مثل الدوام الجزئي والعمل عن بعد واستحقاقات البطالة) في أسواق العمل لتيسير انتقال الشباب من وظيفة إلى أخرى، في حين لا تتوفر هذه الخيارات سوى في عدد قليل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن ثم يجد الشباب في كثير من الدول الأعضاء في المنظمة صعوبة في العثور على عمل ويتحملون تكلفة عالية بسبب هيكل سوق العمل وأوجه جموده.

2.ب.2.2.3 توقع ضعف الاقتصاد الكلي وانعدام الاستقرار

47. تؤثر التوقعات العامة للاقتصاد الكلي والاستقرار في الاقتصاد على حالة الشباب في سوق العمل. ففي أوقات الركود أو عدم الاستقرار الاقتصادي، تتلاشى فرص العمل المتاحة ويتأثر الشباب بشكل خاص بسبب انخفاض مستوى مهاراتهم وخبراتهم.

2.ب.2.2.4 الشباب المحبَط وغياب البيئة المواتية لريادة الأعمال

48. إذا كانت آفاق سوق العمل غير واعدة وإذا كان السوق يعاني من أوجه جمود، من المرجح أن يتوقف كثير من الشباب عن البحث عن وظائف. وهذا يعني انخفاض معدلات المشاركة في القوة العاملة. وبصفة عامة، بالنسبة للشباب والشابات، هناك طريقة بديلة للتعامل مع تحديات سوق العمل من خلال ريادة المشاريع.

[3] تقرير مركز أنقرة المعنون "محنة هروب رأس المال البشري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، 2014.

ومع ذلك، فإن النجاح في ريادة الأعمال يعتمد اعتماداً كبيراً على البيئة المواتية الحالية التي تغذي نموها. ففي كثير من الدول الأعضاء في المنظمة، لا يوفر النظام التعليمي أو أسواق العمل بيئة مواتية للشباب للانخراط في ريادة المشاريع.

49. تشجيع تمويل مشاريع ريادة الأعمال وربطها بالسياسات التي تركز على دعم رواد الأعمال الشباب وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ وبناء الشراكات بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لمواجهة التحديات المرتبطة ببطالة الشباب.

2.ب.3.2 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

50. الاستثمار في برامج التعليم النظامي والتدريب المهني والتدريب

(أ) وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لتعزيز برامج التعليم الرسمي والتعليم والتدريب المهنيين؛

(ب) إجراء بحوث سوق العمل لتحديد القطاعات التي تتطلب جهدا كبيرا، فضلا عن فهم المهارات التي تدعو لها حاجة ماسة في السوق بهدف تحديد الاستثمارات في برامج التعليم التي تعود بنفع أكثر من غيرها في الحاضر والمستقبل؛

ج) النظر في مراجعة مدة التعليم الإجباري في ضوء ظروف سوق العمل السائدة.

51. إجراء إصلاحات فعالة في سوق العمل

(أ) تحديد التحديات التي تواجه بطالة الشباب والعوامل التي تثني الشباب عن الانخراط في أسواق العمل؛

(ب) تنفيذ إصلاحات سوق العمل لزيادة مرونتها مع استهداف الشباب؛

(ج) تصميم حوافز محددة لأرباب العمل لتشجيع عمالة الشباب مع التركيز بشكل خاص على الشباب الذين يدخلون سوق العمل حديثًا؛

(د) تعزيز عمالة الإناث ومشاركتهن في القوى العاملة من خلال برامج وأنشطة تعليمية وتدريبية مختلفة بغية التصدي للتحديات الناشئة عن العادات والتقاليد المحلية؛

(ه) وضع سياسات لسوق العمل وتحديد أهداف معينة ترمي إلى تشجيع مشاركة الشابات في القوى العاملة؛

(و) التعاون بنشاط مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بهدف إثارة قضايا البطالة بين الشباب على جدول أعمال مختلف أصحاب المصلحة.

52. ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ سياسات مواتية للنمو

(أ) وضع سياسات لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص لبطالة الشباب؛

(ب) تحسين التنسيق على المستوى الكلي بين مختلف السلطات العامة للحد من بطالة الشباب وتشجيع الشباب على العمل في أسواق العمل.

53. تشجيع روح المبادرة

(أ) تحسين فرص حصول أصحاب المشاريع من الشباب على التمويل؛

(ب) وضع حوافز محددة لرواد الأعمال الشباب، بما في ذلك الضرائب وأقساط الضمان الاجتماعي؛

(ج) تنظيم برامج تدريبية تستهدف الشباب بغية تزويدهم بالمهارات والمعارف الأساسية المتعلقة بتنظيم المشاريع؛

(د) النظر في بناء مجمعات تقنية وحاضنات ومناطق اقتصادية مخصصة لتنمية رواد الأعمال الشباب.

2.ب.3 الإدماج الاجتماعي

2.ب.1.3 الحالة الراهنة

54. يشكل الإدماج الاجتماعي عملية يمكن من خلالها للأفراد أو مجتمعات بأكملها كسب الفرص والموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعاتهم. ومن أكثر السياسات فعالية للحد من استبعاد الشباب تعظيم مشاركة الشباب في التعليم وفي قوة العمل. ومع ذلك، تم استبعاد 22.1 في المائة من الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014 من التعليم والتوظيف والتدريب. وكان معدل الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014 أعلى مما لوحظ في البلان النامية الأخرى غير الأعضاء في المنظمة (6.3 في المائة) والدول المتقدمة (7.1 في المائة) والعالم (11.8 في المائة). وعلاوة على ذلك، بلغ معدل تعليم النساء والشباب في الدول الأعضاء في المنظم 31.4 في المائة وهو أعلى بمعدل 2.6 مرة من الشباب (12.2 في المائة).

2.ب.2.3 التحديات

2.ب.1.2.3 ارتفاع معدلات الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب

55. يواجه الشباب الذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، مشاكل كبيرة في الحصول على فرص متساوية في التعليم. ويتجلى ذلك في مؤشرات عديدة، تتراوح من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة إلى معدلات التعليم والتدريب المهني. وعلى وجه الخصوص، تتسع أوجه عدم المساواة بين شرائح

مختلفة من الشباب، مثل الاختلاف بين الذكور مقابل الإناث، والتفاوت الإنمائي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، مما يؤدي إلى تفاقم الإقصاء الاجتماعي بين الشباب.

2.ب.2.2.3 إقصاء الشباب من دوائر صنع القرار وصنع السياسات

56. لا يواجه الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات من قبيل الحصول على التعليم أو الخدمات الصحية فحسب، بل تضيق فرصهم أيضًا في للمشاركة في عمليات صنع القرار وصنع السياسات التي تنبع أساسًا من عدم تطور منظمات المجتمع المدني، والدرجة العالية من مركزية أنظمة صنع القرار.

2.ب.3.2.3 الإدمان بما في ذلك العقاقير والتبغ والكحول والتكنولوجيا

57. يعد الإدمان، مثل إدمان التبغ والمخدرات والكحول والتكنولوجيا، عاملًا رئيسيًا ناجماً عن الإقصاء الاجتماعي للشباب ويؤدي إليه. كما أن السلوك المحفوف بالمخاطر المرتبط بالإدمان يمنع الشباب من المشاركة الفعالة في المؤسسات التعليمية وفي سوق العمل نظرا لآثاره النفسية والجسدية وكذلك للوصم المرتبط بالإدمان، وقد يؤدي الاستبعاد من المؤسسات التعليمية وأسواق العمل بدوره إلى اتباع سلوك أكثر خطورة (مثل الجريمة والانتحار) وزيادة إمكانية الانخراط في الجماعات غير القانونية، بما في ذلك الجماعات المتطرفة وشبكات الجريمة.

2.ب.3.3 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

58. تحسين فرص الحصول على التعليم والعمل والتدريب

(أ) تحديد أهداف ووضع سياسات للحد من معدلات التسرب من المؤسسات التعليمية؛

(ب) وضع سياسات شاملة لمساعدة الطلاب الراسبين وتوجيههم لاستبقائهم في المؤسسات التعليمية عن طريق تزويدهم بطرق بديلة مثل التعليم والتدريب المهنيين؛

(ج) رصد معدل الشباب غير المنخرطين في التعليم والعمل والتدريب وتحديد الأهداف السنوية لقياس التقدم المحرز؛

(د) التوعية بنتائج الاستبعاد الاجتماعي للشباب بغية تحسين المعرفة العامة؛

(ه) فتح مركز اتصال وطني يضم المهنيين لتقديم المساعدة وتوجيه الشباب المستبعدين اجتماعيًا وأسرهم؛

(و) إنشاء مراكز استشارية عامة متعددة الوظائف في المدن لتقديم المساعدة والإرشاد وخدمات إعادة التأهيل للشباب المستبعدين اجتماعيا وتدريب أسرهم.

59. إشراك الشباب في عمليات صنع القرار ورسم السياسات في القطاعين الخاص والعام على حد سواء

(أ) تنظيم حملات عامة للتوعية وإبراز القيمة المحتملة لمساهمة الشباب في عمليات صنع القرار وصنع السياسات في المجتمع؛

(ب) النظر في وضع حصص لأرباب العمل في القطاعين الخاص والعام لتعيين عدد من الشباب في إدارتها؛

(ج) تعزيز ترشيح الشباب في الانتخابات بغية زيادة اهتمام الشباب بالحياة العامة والاستفادة من إمكانياتهم في صنع السياسات، بما يتماشى مع القوانين والأنظمة الوطنية.

60. مساعدة الشباب الذين يعانون من الإدمان على إدماجهم في المجتمع

(أ) توفير خدمات صحية وتربوية محددة للشباب الذين يعانون من الإدمان بالتعاون الوثيق مع أسرهم؛

(ب) فتح مراكز للصحة والتدريب للشباب الذين يعانون من الإدمان من أجل ضمان حصولهم على الخدمات اللازمة تحت إشراف مهني؛

(ج) وضع برامج مثل التدريب الداخلي أو التدريب أثناء العمل من خلال التعاون مع القطاع الخاص لدمج الشباب المدمنين في الحياة الاجتماعية.

61. التصدي للإدمان الذي يؤثر على الشباب

(أ) إعادة النظر في القوانين القائمة بغية الحد من وصول الشباب إلى التبغ والكحول وغير ذلك من الممارسات الضارة؛

(ب) النظر في إقامة شراكات مع مؤسسات دولية مثل منظمة الصحة العالمية لمكافحة الإدمان؛

(ج) التوعية بالاستخدامات السليمة للتكنولوجيا من خلال الحملات العامة، فضلا عن تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية في المؤسسات التعليمية؛

(د) مراجعة المناهج التعليمية بهدف تصميم دورات موجهة للشباب عن الإدمان والممارسات الضارة تكون أكثر شمولية وثراءً بالمعلومات.

2.ب.4 الشباب والتطرف

2.ب.1.4 الحالة الراهنة

62. يهيئ التطرف والعنف بيئة تمنع التنمية الإيجابية للشباب. وتُظهر التركيبة الديمغرافية الحالية للمجموعات المتطرفة اتجاهًا متزايدًا نحو التجنيد في الأعمار الأصغر، وتوسعًا نحو الشابات، وهو ما يكتسي أهمية كبيرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيث إن لديها أكثر بنية سكانية شبابًا في جميع أنحاء العالم ولها أعلى معدلات نمو للسكان الشباب. وبحلول عام 2030، سوف تكون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي موطنا لـ 30.9 في المائة من الشباب في العالم (مركز أنقرة، 2017-أ). وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في المنظمة، مقارنة بالعالم، تتأثر بشكل خاص بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع إلى التطرف. ويستدعي ذلك إطارًا سياسيًا موجها نحو العمل يمكن أن يحدد الأسباب الجذرية والطرق

المؤدية إلى التطرف الشبابي، وأن يتصدى للوقاية وإعادة التأهيل، وأن يتضمن خططاً قابلة للتنفيذ على المديين القصير والطويل.

2.ب.2.4 التحديات

63. تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات كلية وجزئية في مجال مكافحة تطرف الشباب، وهي:

2.ب.1.2.4 عوامل الدفع والجذب التي تقود الشباب نحو التطرف

64. تشير الأدلة المتعلقة بتعصب الشباب إلى أن عوامل التعصب يمكن تصنيفها بمزيج من عوامل "الدفع" و "الجذب".

65. يمكن أن تكون الدوافع التي تقود الفئات الهشة إلى مسار العنف ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وسياسية على السواء. وتشمل عوامل الدفع الاجتماعي والاقتصادي، في المقام الأول، البطالة، ونقص التعليم أو الأمية، والفقر النسبي أو الحرمان. وتؤدي هذه العوامل إلى تأخير أو "انتظار طويل" في الانتقال إلى مرحلة البلوغ وإلى إعمال كامل لحقوق البالغين ومسؤولياتهم. ويفهم "الانتظار الطويل" الذي يعرف في الإنجليزية بـ'waithood' بأنه في آن واحد "عَرَضٌ للنزاع المسلّح ودافع إليه" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الكومنويلث، 2016). وتشمل عوامل الدفع السياسي الرئيسية للتطرف الفساد والضعف في الدولة. وتبرز هذه التصورات بشكل ملحوظ في الدول الأعضاء في المنظمة وقد تزيد من شرعية العنف وضرورته في عيون الشباب، مع إتاحة مظالم للجماعات المتطرفة تسمح لهم باستقطاب الشباب.

66. من ناحية أخرى، عادة ما تنطوي العوامل التي تجذب الأفراد الضعفاء إلى التطرف المؤدي إلى الإرهاب على سعي الشباب إلى الحصول على السلطة والمكاسب المادية، والهيبة التي يمكن أن تنجم عن المشاركة في القتال، والسعي إلى الاعتراف الاجتماعي والوضع، والهوية والانتماء، والدافع لتنفيذ التغيير ضد الظلم المتصوَّر.

67. تمثل عوامل الدفع والجذب معاً تحديات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتعين التصدي لها ومكافحتها.

2.ب.2.2.4 الشغب والضحايا في أوساط الشباب

68. وفقاً لتحليل موظفي مركز أنقرة (2017-ب)، واستناداً إلى الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية (2010-2012 wave)، في إطار السياقات الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ينظر إلى الشباب أحيانًا بطريقة غير إيجابية. ويوجه هذا الرأي بشكل خاص الخطاب بشأن العنف والتطرف المؤدي إلى الإرهاب، الذي يصور الشباب على أنهم مرتكبون محتملون للعنف أو مجرد ضحايا. ويتجاهل هذا الرأي العام قدرة الشباب المحتملة على منع العنف وكذلك على إعادة تأهيل المجندين السابقين من الشباب، والقدرة القوية للشباب والشابات في تحقيق التطور والتغيير الإيجابي. ومن الناحية العملية، يمنع هذا النهج الاختزالي

واضعي السياسات والمجتمعات المحلية من إقامة شراكات فعالة مع الشباب والاستفادة من رؤيتهم الفريدة فيما يتعلق بتحديد المشاكل فضلًا عن إيجاد حلول مبتكرة لها.

2.ب.3.2.4 التجنيد عبر الإنترنت والشبكات

69. ثمة عنصر جديد يستخدمه التطرف المعاصر هو الإنترنت. ففي عام 1998، كان هناك 12 موقعا شبكيًا متصلاً بالإرهاب. وبحلول عام 2009، ارتفع هذا العدد إلى 6940 موقعًا إلكترونيًا إرهابيًا نشطًا (فايمان، 2009). وأنشأت بعض الجماعات الإرهابية مواقع مصممة خصيصًا للشباب. وتمثل الإنترنت تحديًا فريدًا لصانعي السياسات، من حيث كونها أداة مجهولة الهوية ويصعب ضبطها لنشر المحتوى في لحظات والوصول إلى مجندين قد لا يمكن الوصول إليهم بطريقة أخرى.

2.ب.3.4 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

70. تطوير فهْم شامل لكل من "الأسباب الجذرية" للتطرف و"الطرق المؤدية إليه"

(أ) دراسة عوامل الدفع والجذب على السواء دراسةً معمقةً في سياقات قُطرية محددة، ووضع سياسات للوقاية وإعادة التأهيل متماشية مع دوافع التجنيد؛

(ب) دراسة الطرق المؤدية إلى التطرف بدقة، بما في ذلك رسم خرائط للشبكات، فضلًا عن تحديد النقاط المادية للتطرف والتجنيد؛

(ج) فتح ودعم المراكز الموجودة في الجامعات أو مراكز الفكر التي تدرس والتطرف وتجري أبحاثًا حوله.

71. الاستفادة من التعليم من أجل إعداد الرأي العام وتعزيز السياسات التعليمية

(أ) وضع مناهج جديدة تركز على بناء الشخصية مع التركيز على التسامح والسلام والتعددية الثقافية باعتبارها قيم ينبغي تشجيعها ضد الخطاب الراديكالي والأيديولوجيات المنحرفة

(ب) تطوير المناهج والبرامج التي تستفيد من رسالة الإسلام السلمية الحقيقية وتفضح الخطاب والممارسات الدينية المتطرفة.

72. تيسير دور الشباب وإسهاماته الإيجابية والاستفادة منها

(أ) تيسير مشاركة الشباب في مجتمعاتهم المحلية؛ والاستفادة من دورهم في صنع السلام ومكافحة التطرف؛ تحديد أدوار نموذجية وتشجيعها، وزيادة الوعي بقصص النجاح وإشراك الشباب في وضع سياسات وبرامج مضادة لضمان جدواها وفعاليتها.

73. توفير مساحات بديلة للتعبير عن الذات والتنشئة الاجتماعية

(أ) إنشاء منابر جديدة لتمكين الشباب من التعبير عن مظالمهم، والاستجابة لحاجتهم إلى الشعور بالانتماء، والرغبة في إحداث تغيير ذي مغزى؛

(ب) خلق مساحات مادية جديدة للمشاركة المدنية والترفيه يمكن أن تجذب الشباب وتصبح مركزًا للشبكات الاجتماعية للحصول على الدعم الإيجابي.

74. إنتاج صيغ مفاهيمية جديدة ونشرها

(أ) الإقرار بالحاجة إلى العمل افتراضيًا وعلى أرض الواقع؛

(ب) استخدام وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي لمواجهة خطاب التطرف، ولا سيما من خلال التركيز على كشف الأوهام والمعلومات الكاذبة التي يتم نشرها من خلال خطاب المتطرفين.

75. إقامة شراكات فعالة وذات مغزى مع قطاعات المجتمع لوضع نهج متعدد الجوانب لرسم السياسات

(أ) إقامة شراكات مع الحكومة من أجل:

أولًا: إعطاء الأولوية لتنمية الشباب في السياسات الاجتماعية والعامة؛

ثانيًا: تحديد السياسات التي تؤدي إلى نتائج عكسية وتغريب الشباب؛

ثالثًا: وضع أدوات لمشاركة الشباب في وضع استراتيجيات وقائية وتأهيلية محلية ووطنية ودولية؛

رابعًا: توفير حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في السياقات الهشة لتمكين الشباب والمجتمعات المحلية؛

خامسًا: جمع بيانات عن مؤشر تنمية الشباب واستخدامه مقياسا للتقدم في المستقبل.

(ب) إقامة شراكات مع وسائل الإعلام من أجل:

أولًا: إبراز الخطاب البديل والبناء؛

ثانيا: وضع آليات لرصد خطاب الكراهية والامتثال للأخلاقيات العامة لوسائل الإعلام فيما يتعلق بالتطرف؛

(ج) إقامة شراكات مع القطاع الخاص من أجل:

أولًا: تشجيع وتسهيل مشاريع المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بتمكين الشباب.

(د) إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية من أجل:

أولًا: تيسير الدعم من الآباء والمجتمعات المحلية لإشراك الشباب في الجهود الرامية إلى التصدي للعنف المتطرف؛

ثانياً: تثقيف الأسر حول كيفية التعرف على علامات تطرف الشباب وكيفية التعامل معها وكيفية الوقاية منها.

76. ينبغي، في كل خيار من خيارات السياسة العامة، اتباع نهج شامل للتوعية الجنسانية، كما ينبغي تحديد أفضل الممارسات القُطرية التي يمكن أن تنجح في الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة.

2.ب.5 ريادة الأعمال

2.ب.1.5 الحالة الراهنة

77. تستضيف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحدة من أكثر القوى العاملة شبابًا في العالم، ولكنها تواجه أيضا معدل بطالة يبلغ 16 في المائة من الشباب، وهو معدل يتجاوز متوسطات البلدان النامية والبلدان المتقدمة غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على حد سواء. وثمة قناة رئيسية لمكافحة بطالة الشباب تتمثل في تعزيز بيئة ريادة الأعمال. ويكشف تقرير مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمي لعام 2017 حول مؤشر ريادة الأعمال العالمي لعام 2015، أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتجمع في أسفل القائمة من بين 138 بلداً. ومع ذلك، نمت ريادة الأعمال في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ففي العقد الماضي، فكّر 40 في المائة من الخريجين الجدد في المنطقة تفكيراً جاداً في إطلاق مشاريع خاصة بهم (Bayt.com، 2014).ومنذ عام 2000، ارتفعت وتيرة المبادرات الجديدة من 1.5 في السنة إلى 10 في السنة.

78. في حين يدعو معدل النمو هذا للدهشة، فإن العدد الإجمالي للمبادرات التي تشجع نشاط تنظيم المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو نحو 150 مبادرة، أقل بكثير من عدد المبادرات التي وُجدت في البلدان النامية والمتقدمة غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، لا تزال مساهمة الحكومة في مثل هذه المبادرات عند مستوى 25 في المائة، أي أقل بشكل ملحوظ من المناطق الأخرى (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2011).

79. ريادة المشاريع الاجتماعية؛ تعد عملية التوصل إلى فكرة جديدة أو تكييف فكرة قائمة للتغلب على تحد اجتماعي معين بطريقة مستدامة من خلال تنظيم الأعمال (عبده وآخرون، 2010)، فئة جديدة من ريادة الأعمال التي كانت تزدهر ببطء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن لريادة الأعمال الاجتماعية أن تنهض بدور هام في الاستفادة من زيادة أعداد الشباب عن طريق تهيئة فرص عمل جديدة، وكذلك في السماح للشباب بتوجيه مشاركتهم المدنية نحو حل المشاكل الاجتماعية من خلال ريادة الأعمال. وتشير الصورة العامة لريادة الأعمال لدى الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى إمكانيات هائلة، ولكنها تحتاج إلى إصلاح شامل وفعال للاستفادة من هذه الإمكانات.

2.ب.2.5 التحديات

2.ب.1.2.5 نظام بيئي غير متوازن وغير متطور

80. تصطدم ريادة المشاريع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام بإطار تنظيمي غير قادر على تلبية احتياجات تنظيم المشاريع (نظم الضرائب والإفلاس وقوانين العمل...إلخ)، وهياكل أساسية متخلفة (الحصول على خدمات الكهرباء والإنترنت والنقل)، ومحدودية فرص الحصول على الموارد المالية (سواء

بالنسبة للمشاريع المبتدئة أو لمن يبحثون عن النمو)، والإرشاد، والشبكات، ووجود عدد محدود من الحاضنات والمسرعات. وبالنسبة لرجل الأعمال الجدي، فإن هذه المعوقات الهيكلية تزيد من صعوبة الحفاظ على قدرته على السداد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 5 إلى 10 مرات مقارنة بنظرائه في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، مما يثبط الشباب عن النشاط الريادي.

2.ب.2.2.5 الحاجة إلى قياس دقيق لتأثير السياسات

81. تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز قدرتها على قياس أثر السياسات والمعايير على نحو أدق لما يخدم أصحاب المشاريع من الشباب وما لالا يخدمهم من قبيل قياس آثار مختلف أنواع الاستثمارات الرأسمالية (القروض مقابل الاستثمار المالي)، والإرشاد والنماذج، والشبكات (المسرعات، والحاضنات، وما إلى ذلك) الخاصة بالعمر التجاري والربحية والنمو والعائد على الاستثمار.

2.ب.3.2.5 الافتقار إلى المهارات وضعف ثقافة ريادة المشاريع

82. تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا إلى تشجيع اكتشاف المواهب والاستثمار في رأس المال البشري الذي يمكنها من التصدي للتحديات الفريدة التي تواجه من ينخرط في ريادة المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثقافة الأوسع نطاقًا لم تشجع بعد روح المبادرة أو تدعمها. وفي الواقع، تنقص المنطقة قصص نجاح رواد الأعمال من الشباب العصاميين. وبدلًا من ذلك، يُنظرُ إلى النجاح على أنه صعب جدًا إن لم يكن مستحيلًا ما لم يولد في أسرة تحظى بامتلاك شبكات تواصل واتصالات قائمة. ويؤدي ذلك إلى ثقافة التردد في المخاطرة وعدم الاقتراب من المخاطر وعدم اعتبار الإخفاق خطوة نحو النمو. كذلك، فإن مفهوم تنظيم المشاريع الاجتماعية لا يزال غامضًا في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وليس هناك سوى عدد قليل من الشبكات وميسري الأعمال في السوق والحاضنات المصممة للمؤسسات الاجتماعية، على الرغم من أن المشاريع الاجتماعية يمكن أن تخدم بطريقة فريدة نظرًا لوجود عدد كبير المشاكل الاجتماعية التي تتطلب حلولاً مبتكرة.

2.ب.3.5 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

83. بناء نظام بيئي خصب ومتوازن

(أ) وضع الإطار التنظيمي المناسب، وتأسيس البنية التحتية، وتوفير رأس المال، ورأس المال البشري. ولا ينبغي أن يقتصر الإطار التنظيمي على تلبية الاحتياجات التقليدية لريادة الأعمال فحسب، بل يجب أن يفي كذلك بالاحتياجات الناشئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بنموذج الأعمال المبتدئة المحفوفة بالمخاطر وروح المبادرة الاجتماعية. وسيكون من الضروري القيام بإصلاحات من قبيل اعتماد

مذكرات قابلة للتحويل للتمويل الجماعي لإتاحة الربط بالنظم الإيكولوجية الدولية وشبكات المستثمرين.

84. إدراك ما ينجح وما لا ينجح ورسم خارطة للنشاط الريادي عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(أ) تعزيز المعرفة بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد البشرية والتقنية والمالية لتحفيز روح المبادرة لدى الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن شأن ذلك أن يوفر صورة عامة عن نظام بيئة ريادة الأعمال ويتيح فهماً عاماً لما ينجح فيها وما لا ينجح.

(ب) رسم خارطة لمبادرات تنظيم المشاريع في كل بلد؛ وتحديد أفضل الممارسات والأنظمة البيئية المحلية الأكثر حيوية. وتحديد النظم البيئية الأقل تطورًا وما يعوق نشاط تنظيم المشاريع في هذه السياقات من أجل وضع سياسات مفصلة وفعالة.

85. تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع والاستثمار في رأس المال البشري

(أ) ينبغي التركيز بشكل متساو على تطوير رأس المال البشري اللازم والمهارات والعقلية الثقافية لريادة الأعمال. ولتحقيق ذلك:

أولًا: صنع رجال الأعمال الشباب وتكريمهم: انتاج محتوى منتظم عن ريادة الأعمال وقصص نجاح رجال أعمال من الشباب العصامي في الأسواق، واستخدام صانعي الرأي العام وأصحاب النفوذ رفيعي المستوى لتعزيز روح المبادرة، ومزاياها الشخصية، فضلا عن كيفية استفادة والمجتمعات والعالم الإسلامي منها بشكل عام.

(ب) تحديث النظام التعليمي لجعله أكثر صلة بريادة المشاريع وأكثر تشجيعا لها:

أولًا: تحديد ما عفا عليه الزمن وما يأتي بنتائج عكسية في النظم والمناهج التعليمية؛

ثانياً: جلب روح المبادرة إلى الفصول الدراسية. وتطوير نظام ومنهج ييسر التفكير النقدي والإبداعي والثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والأمة.

86. تعزيز روح المبادرة الاجتماعية

(أ) تطوير شبكات الاستثمار ومُيَسّري السوق والحاضنات والإرشاد المصمم خصيصًا للمشاريع الاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

(ب) دعم دراسة وممارسة ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال المسابقات والبرامج الأكاديمية والحاضنات.

2.ب.6 الخدمات الصحية

2.ب.1.6 الحالة الراهنة

87. يعد توفير الخدمات الصحية للشباب أمرًا بالغ الأهمية لمستقبل أي مجتمع. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، حضر عاملون صحيون مهرة حوالي 73.2 في المائة في جميع حلات الولادة في عام 2015 في حين بلغ المتوسط العالمي 81.6 في المائة (مركز أنقرة، 2016-أ). وعانى حوالي 33 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التقزم في الفترة (2013-2009) مقارنة بنسبة 29 في المائة في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي الفترة (2009-2013)، عانى 20.1 في المائة أو 120 مليون طفل دون الخامسة من العمر في العالم من نقص الوزن. ومن بين البلدان النامية، سجلت الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى نسبة من الأطفال ناقصي الوزن، وهي 65 في المائة، تلتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بـ35 في المائة. ومثلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 32 في المائة من مجموع الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بمعدل انتشار بلغ 7.4 في المائة مقارنة بـ4.6 في المائة في البلدان النامية الأخرى (مركز أنقرة، 2015).

88. وفيما يتعلق بخدمات الصحة العقلية للشباب، فإن أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، ليس واعدًا. فهناك سياسة للصحة النفسية في 58 في المائة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذه النسبة مماثلة لبلدان أخرى نامية غير أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (58.5 في المائة) ولكنها أقل من المعدل في البلدان المتقدمة حيث أن 100 في المائة من هذه البلدان لديها سياسة للصحة العقلية. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بلغ عدد الأطباء النفسيين العاملين في قطاع الصحة العقلية في المتوسط، حوالي 6 أطباء (لكل مليون نسمة) بينما بلغ المتوسط العالمي نحو 18 طبيباً (مركز أنقرة، 2016-ب).

2.ب.2.6 التحديات

2.ب.1.2.6 نقص التغذية وسوء التغذية

89. على الرغم من تسجيل تقدم كبير على مدى العقدين الماضيين، لا يزال يتعين على الملايين من الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواجهة نقص التغذية وسوء التغذية منذ طفولتهم بسبب الفقر، وعدم الحصول على الأغذية ومصادر البروتين، والمعرفة المحدودة عن التغذية لدى الوالدين. وعلى وجه الخصوص، يؤثر الاستهلاك المحدود من البروتين والفيتامينات سلبًا على الصحة البدنية والعقلية للشباب.

2.ب.2.2.6 البدانة وقلة النشاط البدني المنتظم

90. يزداد معدل فرط الوزن والبدانة لدى الأطفال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في العالم النامي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويستمر فرط الوزن والبدانة عادة خلال فترة الشباب والبلوغ. وفي الدول الأعضاء في المنظمة، زاد انتشار السمنة من 15.2 في المائة في عام 2010 إلى 17 في المائة في عام 2014، على الرغم من أنه يمكن الوقاية من السمنة من خلال النشاط الفردي وكذلك السياسات العامة.

2.ب.3.2.6 ضعف خدمات الصحة العقلية والاكتئاب بين الشباب

91. يقلل ضعف وضع سياسات الصحة النفسية والمرافق والموارد البشرية والخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من فرص الشباب في إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويؤدي ذلك بدوره إلى الاكتئاب. كما يؤدي الجهل بالاكتئاب وعدم علاجه في مراحله المبكرة بين الشباب عادة إلى تطور مشاكل عقلية خطيرة أخرى، فضلًا عن مخاطر سلوكية مثل تعاطي المخدرات والعنف.

2.ب.4.2.6 محدودية خدمات الصحة الإنجابية وانعدام المعرفة

92. يشكل فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مرضًا خطيرًا يؤثر على الشباب والكبار الذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ووفقًا لمعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، لم تتمكن 28 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من الحد من معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بين عامي 1990 و2014 بسبب محدودية خدمات الصحة الإنجابية. وعلى وجه الخصوص، لا تتوفر لدى الشباب في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة المعرفة اللازمة بشأن الصحة الإنجابية والتدابير الوقائية التي تجعلهم عرضة للأمراض السارية بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

2.ب.3.6 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

93. التصدي لنقص التغذية وسوء التغذية

(أ) ضمان الحصول على الأغذية والفيتامينات المغذية وتوفيرها لجميع الأطفال والشباب؛

(ب) تزويد العاملين في مجال الرعاية الصحية بالمهارات اللازمة لتقديم المشورة للآباء بشأن تنمية الأطفال والشباب؛

(ج) تحسين برامج وخدمات الصحة العامة لتوفير التعليم والموارد للمرأة في سن الإنجاب من أجل تعزيز التغذية الصحية قبل الحمل وخلاله، وكذلك تحسين الحالة الصحية والتغذوية للمراهقين؛

(د) الدعوة إلى توفير مزيد من الموارد، وبرامج التغذية الفعالة، والمساعدة في تنسيق برامج التغذية مع الأولويات الصحية والإنمائية الأخرى.

94. مكافحة البدانة وتعزيز الحياة اليومية النشطة

(أ) تبسيط السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل التشغيلية للوقاية من زيادة الوزن والبدانة ومكافحتهما، والتحذير من عدم كفاية النشاط البدني بين الشباب؛

(ب) إدخال الرعاية الوقائية وإدماج الدورات الصحية في المناهج التعليمية للشباب بشأن التغذية الصحية وممارسات الرعاية الوقائية؛

(ج) بدء حملات توعية عامة لتعزيز أنماط الحياة الصحية للشباب في وسائط الإعلام التقليدية والاجتماعية؛

د) التعاون مع الصناعات الغذائية للحد من إمدادات الأغذية والمشروبات غير الصحية في المدارس، وإنشاء صالات رياضية، ومكتبات حيث يقضي الشباب معظم أوقاتهم؛

(هـ) تنظيم دورات تدريبية بشأن أهمية النشاط البدني المنتظم لزيادة وعي الشباب؛

(و) دعم ممارسة النشاط البدني بانتظام في المدارس من خلال زيادة عدد حصص الرياضة فضلًا عن توفير الهياكل الأساسية الرياضية اللازمة في المدارس؛

(ز) بناء مراكز للشباب مزودة بالبنية التحتية اللازمة لممارسة الأنشطة البدنية وتعزيزها بين الشباب من خلال تنظيم أنشطة مختلفة مثل المسابقات والبطولات المحلية.

95. تحسين سياسات ومرافق الصحة العقلية

(أ) وضع استراتيجية وطنية للصحة العقلية وخطة عمل للشباب لدرء مشاكل الصحة العقلية ومعالجتها لدى الشباب بالتشاور مع أصحاب المصلحة؛

(ب) زيادة عدد مرافق الصحة العقلية والموظفين الفنيين المتخصصين في مشاكل الصحة العقلية للشباب؛

(ج) تنظيم برامج تدريبية للآباء والمعلمين والأطباء من أجل توفير خدمات وإرشادات أفضل خاصة للشباب الذين يعانون من الاكتئاب؛

(د) توفير خدمات الصحة العقلية وإعادة التأهيل في مراكز الشباب والعمل بالتعاون الوثيق مع أولياء الأمور لتشجيع الحضور المنتظم للشباب في هذه المراكز.

96. تدريب الشباب على قضايا الصحة الإنجابية والمخاطر المرتبطة بها

(أ) زيادة المعرفة والوعي لدى الشباب بشأن أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من خلال الاستفادة من وسائط الإعلام التقليدية والاجتماعية؛

(ب) توفير دورات رسمية إلزامية منفصلة في المدارس عن تدابير الصحة الإنجابية والتدابير الوقائية للفتيات والفتيان؛

(ج) تصميم مناهج دراسية محددة لمؤسسات التعليم الثانوي والعالي بشأن مسائل الصحة الإنجابية، وذلك بمشاركة وزارتي الصحة والتعليم.

2.ب.7 الزواج والزواج المبكر

2.ب.1.7 الحالة الراهنة

97. يُلاحَظ أن انتشار الزواج المبكر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى نسبياً مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى. فوفقاً لمجموعة بيانات تغطي الفترة (2005-2014)، بلغ معدل الزيجات التي حدثت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قبل سن الخامسة عشرة نسبة 7.2 في المائة، كما بلغ معدل الزيجات التي حدثت قبل سن الثامنة عشرة نسبة 25.8 في المائة. وفي الفترة نفسها، كان معدل انتشار الزواج على الصعيد العالمي قبل سن الخامسة عشرة 5.8 في المائة، بينما كان متوسط الزواج قبل سن الثامنة عشرة 23.9 في المائة (مركز أنقرة، 2016-أ). أما في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن الزواج المبكر أقل شيوعاً مما هو عليه في دول المنظمة، حيث كان المتوسط هو 4.8 في المائة بالنسبة للزواج قبل سن الخامسة عشرة، و22.6 في المائة بالنسبة للزواج قبل سن الثامنة عشرة.

98. في حين يشكل الزواج المبكر تحدياً على المدى البعيد، بدأت تحديات ديموغرافية جديدة تواجه الشباب والعلاقات الزوجية تظهر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي انخفاض معدل الزواج وتَقدم العمر عند الزواج الأول. فوفقاً لبيانات تغطي الفترة 2006-2014، زاد العمر عند الزواج الأول في البلدان المتقدمة إلى 32 سنة للذكور و30 سنة للإناث، علماً أن المتوسط العالمي هو 29 سنة للذكور و25 سنة للإناث. أما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن متوسط العمر عند الزواج الأول هو 28 سنة للذكور و23 سنة للإناث. ويلاحَظ أن متوسط العمر عند الزواج الأول في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أقل من المتوسط العالمي، ومع ذلك، يمكن أن نتوقع زيادة العمر عند الزواج الأول في هذه الدول جنباً إلى جنب مع ارتفاع وتيرة التحضر والتصنيع والالتحاق بالتعليم.

2.ب.7.2 التحديات

2.ب.7.2.1 الزواج المبكر

99. قد يؤدي الزواج في سن مبكرة جداً إلى حدوث مشاكل صحية لكل من الرجال والنساء غير المستعدين للزواج عقلياً وبدنياً. وعادة ما يرتبط الزواج المبكر في الأذهان بالإنجاب المبكر الذي يؤثر سلباً على الصحة العقلية والبدنية للآباء الشباب.

2.ب.7.2.2 المعرفة المحدودة بقضايا الصحة الإنجابية

100. عادة ما يكون لدى الزوجين الشابين اللذين يعقدان قرانهما قبل سن الثامنة عشرة معرفة محدودة بقضايا الصحة الإنجابية، حيث لا تهدد المعرفة المحدودة والمفاهيم الخاطئة صحة الأزواج الشبان فحسب، بل إنها كذلك تشكل عامل خطر بالنسبة للأطفال في فترة الحمل وما بعدها.

2.ب.7.2.3 الضغوط الاجتماعية ومشاكل الصحة العقلية

101. تحدث العديد من حالات الزواج المبكر نتيجة للضغط الأسري أو البيئة الاجتماعية. وعادة ما تؤثر هذه القرارات غير المقصودة أو القسرية بشأن الزواج على ظروف الصحة العقلية للشبان والشابات، وقد تؤدي إلى الاكتئاب وغيره من الأمراض العقلية.

2.ب.4.2.7 العنف ضد الشابات بسبب الزواج المبكر

102. يؤدي العنف الذي تتعرض له الشابات على أيدي شركاء حياتهن إلى عواقب وخيمة جداً يمكن أن تكون طويلة الأمد، وقد تنجم عن الزواج المبكر.

2.ب.4.2.7 العمرعند الزواج المبكّرومعدل الزواج

103. تعتبر العلاقات الزوجية هي المؤسسة الرئيسية التي تنظم، على المستوى الأخلاقي، السلوك التوليدي للشباب والبالغين وتَصُون الصحة الفردية والعامة. وقد أظهرت دراسات مختلفة وجود علاقة بين اضمحلال العلاقات الزوجية والقِيَم وزيادة انتشار الأمراض المنقولة جنسياً. وتشكل التحولات الديموغرافية الناجمة عن انخفاض معدل الزواج وزيادة العمر عند الزواج الأول تحدياً للعلاقات الزوجية ووظائفه الأخلاقية والصحية العامة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهناك بالفعل دليلٌ على أن السلوك المولِّد للمخاطر في بعض الدول الأعضاء في المنظمة آخذ في الارتفاع، كما يتجلى ذلك في زيادة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي لدى الفئات العمرية الأصغر. ويمكن تفسير هذا، جزئياً، بانخفاض معدل الزواج وزيادة العمر عند الزواج الأول.

2.ب.3.7 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

104. منع الزواج المبكروالزواج بالإكراه

(أ) تعزيز البرامج والسياسات الرامية إلى منع الزواج المبكر والزواج بالإكراه والحمل في مرحلة المراهقة؛

(ب) إشراك منظمات المجتمع المدني في تنظيم أنشطة تتعلق بالزواج المبكر بهدف زيادة الوعي بالزواج المبكر والزواج بالإكراه؛

(ج) تنظيم برامج تدريبية وحملات توعوية للآباء بشأن عواقب الزواج المبكر؛

(د) النظر في سن تشريعات للحيلولة دون الزواج المبكر أو الزواج بالإكراه ومنعهما؛

(هـ) تحسين التنسيق بين مختلِف المؤسسات العامة لمنع الزواج المبكر والزواج بالإكراه، مثل وزارتي الداخلية وشؤون الأسرة، ولاسيما في المناطق الريفية؛

(و) فتح مركز اتصال مخصص للشباب الذين يُجبَرون على الزواج في سن مبكرة بهدف تقديم التوجيه والمساعدة لهم.

105. زيادة المعرفة بقضايا الصحة الإنجابية للأزواج والآباء الشبان

(أ) توفير دورات تدريبية إلزامية بشأن قضايا الصحة الإنجابية للأزواج الشبان؛

(ب) إدراج دورات إلزامية في مؤسسات التعليم الثانوي والعالي بشأن قضايا الصحة الإنجابية للفتيات والفتيان كل على حدة؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية للآباء بشأن كيفية التعامل مع أطفالهم وتثقيفهم بشأن قضايا الصحة الإنجابية، والعواقب المحتملة المرتبطة بذلك.

106. مواجهة الضغوط الاجتماعية ومعالجة مشاكل الصحة العقلية

(أ) تقديم المساعدة القانونية وخدمات المشورة والدعم النفسي للزوجين اللذين يُجبَران على عقد الزواج أو الاستمرار فيه؛

(ب) تصميم برامج وخدمات الدعم النفسي للأزواج الشبان المطلقين بهدف مساعدتهم ومنع تطور أي مشكلة تتعلق بالصحة العقلية؛

(ج) تنظيم حملات توعية للحد من الضغوط الاجتماعية التي تدفع باتجاه الزواج المبكر.

107. مكافحة العنف ضد المرأة

(أ) وضع سياسات وسن تشريعات فعالة لحماية الشابات من العنف والإيذاء قبل الزواج وبعده؛

(ب) المشاركة مع الجهات المعنية بغية تطوير مسارات تعاونية لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص للأزواج الشبان في سياق التصدي للعنف ضد المرأة، ووضع آلية فعالة لرصد حالات العنف العائلي التي قد لا يُبلَّغ عنها؛

(د) تعزيز القدرة المؤسسية للمؤسسات العامة وهيئات المجتمع المدني على الحد من العنف ضد المرأة والقضاء عليه؛

(هـ) المساهمة في القضاء على جميع الممارسات الضارة بالشابات مع تقديم الدعم السياسي القوي ومشاركة الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية.

108. مواجهة التحديات في طريق الزواج

(أ) تحديد التحديات الهيكلية والثقافية التي تؤخر دخول الشباب في الزواج وبناء الأسرة؛

(ب) إنشاء آليات دعم اقتصادية واجتماعية جديدة لتشجيع الزواج وتكوين الأسرة بين الشابات والشباب المؤهلين للزواج، مع التركيز على السياسات التي من شأنها أن تساعد الشباب على تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والحياة في المراحل الأولى من المسار الوظيفي أو من خلال التعليم العالي.

(ج) تعزيز صورة إيجابية عن العلاقة الزوجية ومؤسسة الأسرة باعتبارها مساحات يمكن للشباب أن يجدوا فيها الراحة العاطفية والسعادة الثقة ؛

(د) تعزيز المساواة بين الشباب من كلا الجنسين باعتبارها طريقة لتشجيع الشابات على دخول العلاقة الزوجية وتكوين الأسرة.

2.ب.8 إشراك الشباب والمجتمع المدني

2.ب.1.8 الحالة الراهنة

109. عدم إشراك المجتمع المدني

تُعَد المشاركة المدنية حقاً أساسياً، حيث تشكل المشاركة المدنية للشباب أداة رئيسية لتحقيق التنمية الفعالة والمستدامة. والأهم من ذلك أن مشاركة الشباب تتيح للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة فرص الوصول إلى رأس المال البشري غير المستغل، مع تزويد الشباب بخبرة مشاركة بنّاءة في مجال العمل المدني، والوعي بالوسائل الإيجابية ووسائل المشاركة والتغيير. وفي الوقت الحاضر، لا يتم إشراك الشباب بوصفهم أطرافاً رئيسية معنية بتنمية الدولة وازدهارها، وهو ما يشكل هدراً كبيراً لإمكانات رأس المال البشري.

110. غياب آليات صنع القرار لدى الشباب

عندما ينخرط الشباب في العمل المدني من خلال القنوات المشروعة، يصبح اللجوء إلى العنف من أجل إحداث التغيير الاجتماعي أقل جاذبية، مما يعزز الأمن القومي والرفاه العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإن غياب وسائل المشاركة والفجوات المتزايدة بين المجتمع المدني والسياسات العامة يعزز اللامبالاة والحرمان لدى الشباب، مع ما يترتب على ذلك من عواقب حتمية.

111. ضعف الثقافة المدنية

بينما يشكل توفير وسائل ومنصات للمشاركة أمراً بالغ الأهمية لتطوير انخراط الشباب وبناء مجتمع مدني قوي، فإن الجانب البديل لهذا التحدي هو دور الأنشطة الاجتماعية والتعليم في تحديد دور الشباب في مجتمعاتهم. وفي هذا السياق، قد لا يكون الدور الحالي للمدارس والأسر فعالاً في النهوض بالأنشطة الاجتماعية للشباب للانخراط في الخدمة العامة والمشاركة السياسية. وبدلاً من ذلك، فإن القاسم المشترك لما يتداوله عامة الناس هو مزيج من اللامبالاة والثقافة السياسية المحدودة.

2.ب.2.8 التحديات

112. على الرغم من حدوث نقلة نوعية استدعت مشاركة الشباب، وهو أمر ملموس بالعين والسمع، لم تكن الاستجابة لهذه النداءات على أكمل وجه، حيث لا تزال العديد من التحديات تقف في طريق مساهمة الشباب ومشاركتهم على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، فإن البرامج، التي تعمل على إشراك الشباب عبر تزويدهم بمصادر للدخل، قد تهمل عوامل أخرى من شأنها أن توفر أسباباً للتطرف المؤدي إلى الإرهاب، وما إلى ذلك. والأهم من ذلك أنه لا تزال هناك فجوة بين المجتمع المدني والسياسات العامة، حيث إن غالبية مبادرات المجتمع المدني قد لا يكون لها تأثير مباشر أو فوري على سياسات الحكومة. وهذا بدوره يولّد السخط والعجز، بالنظر إلى أن المجتمع المدني يمثل الوسيلة الأولى للمشاركة المتاحة للشباب. ويتطلب إشراك الشباب، بوصفهم أطرافاً معنية

بتنمية مجتمعاتهم، وضع نهج متعدد الجوانب يبدأ بالتثقيف المدني ويضمن وسائل المشاركة وتقليص الحواجز التي تعوق الوصول إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية. وإذا لم يتم توفيرها، فإن الشباب يميلون إلى عدم التمتع بالحقوق وانتهاج اللامبالاة الاجتماعية والسياسية.

2.ب.3.8 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

113. بناء ثقافة مدنية للانخراط من خلال التعليم

(أ) توفير وسائل للمدارس ومجموعات الشباب لزيارة البرلمانات الوطنية؛
(ب) إدراج المناهج التعليمية المتعلقة بالحوكمة ونظم الحكم في المدارس؛
(ج) تسهيل نماذج البرلمان الوطني القائم على المدرسة.

114. تقديم وسائل مشاركة ذات مغزى للشباب

(أ) تنفيذ الهياكل والآليات المخصصة التي تضفي الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب ومشاركة المجتمع المدني من خلال وسائل ومناهج للانخراط في السياسات والتخطيط؛
(ب) تيسير مشاركة الشباب والمجتمع المدني من خلال العمليات التشاورية أثناء سن القوانين، والإسهام في المناقشات الجارية بشأن السياسات؛
(ج) الاستثمار على نحو فعال في تهيئة منصات ودعم إقامة هياكل حكومية تتيح شراكة اجتماعية متبادلة.

115. تطوير انخراط الشباب من خلال تمكينهم من المساهمة السياسية والاجتماعية

(أ) إصلاح الإطار القانوني

البحث في الحواجز المتعلقة بالسياقات القانونية التي تقف أمام المشاركة السياسية للشباب والعمل على تقليصها، وفقاً للقواعد والإجراءات الوطنية المتبعة في الدول الأعضاء.

(ب) المجتمع المدني

أولاً: تشجيع انخراط الشباب وتربيتهم على القيم المدنية في المؤسسات التعليمية؛
ثانياً: دعم برامج تدريب المجتمع المدني كحاضنات للمشاريع الجديدة؛
ثالثاً: دعم منظمات التنمية المجتمعية وهيئات المجتمع المحلي التي يقودها الشباب؛
رابعاً: تسهيل وصول هيئات المجتمع المدني إلى مشاريع الشباب الصغيرة.

(ج) مشاركة الشباب

أولاً: تعزيز الوعي والثقافة السياسية للشباب.

ثانياً: تعزيز نشاط الشباب على مستوى المحليات.

2.ب.9 التحديات الثقافية الجديدة والعولمة

2.ب.1.9 الحالة الراهنة

116. تشكل العولمة، وهي العملية التي تقوم على تدفق رأس المال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والثقافة والمعلومات خارج الحدود الوطنية، مصدراً للتغيير الكبير الذي لا يقتصر أثره على الاقتصاد والإنتاج فحسب، وإنما يطال كذلك الثقافة والقيم. وعلى الرغم من أن هذا التدفق يفترض أن يكون متعدد الثقافات، فقد اتسمت العولمة حتى الآن بانتشار الثقافة والقيم الغربية، وقد أثرت عملية التغريب هذه على عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما الشباب.

117. في مطلع الألفية الجديدة، ومع توفر الأسفار الأسهل والأرخص إلى جانب مظاهر التطور الهائلة في تقنيات الاتصال، اتسمت العولمة بمستوى غير مسبوق من التأثير. ومن ثم ليس من المستغرب أن الشباب في هذه الألفية، والذي يدعى "جيل الألفية" الذي أبصر نور الحياة في العصر المعولم والرقمي الحالي (ونعني بذلك المولودين في الفترة ما بين عامي 1980 و2000)، هو من بين الأجيال الأكثر تواصلاً على الصعيد العالمي والأكثر تضرراً من عولمة التيارات الثقافية وتقنيات الاتصال. وفي الواقع، أظهرت الدراسات الخاصة بجيل الألفية أن أفراده أكثر تشابهاً مقارنة مع أي جيل سابق (شيدياك وآخرون 2013). وهذا يدل على مدى قدرة العولمة على تشكيل القيم الثقافية لدى الشباب.

2.ب.2.9 التحديات

118. تتيح العولمة فرصاً جديدة من خلال إحداث التغيير، لكنها تجلب معها كذلك تحديات جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على القيم الثقافية المثيرة للاعتزاز وصون هوية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين الشباب.

2.ب.1.2.9 صعود وانتشار أنماط الحياة الغربية المتسمة بالنزعة الفردية والإقبال على الاستهلاك والميول المادية

119. من الناحية التاريخية، تميزت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوجهات مجتمعية وثقافية تركز على الأسرة، وتجل متطلبات المجتمع والأسر وتقدمها على المصالح الذاتية الضيقة وتشجع على التواصل والتعاضد بين الأجيال. وقد تمثلت إحدى النتائج الرئيسية للعولمة في انتشار نمط حياة فردي جديد يشط في إعطاء الأولوية للفردية. ويعبر نمط الحياة الجديد هذا بشكل زائف عن أن الالتزامات العائلية وربما حتى المجتمعية تتعارض مع

سعادة الفرد ورفاهه وتنميته. وقد أصبحت تقنيات الاتصال الأداة الرئيسية لنشر النزعة الفردية: فالسلسلة التليفزيونية الشائعة بين الشباب، على سبيل المثال، تشجع على الفردية باعتبارها وسيلة للتمتع بالحرية وتحصيل الثروة وتحقيق الذات. وفي مقابل ذلك تصور الأسرة والمجتمع باعتبارها مصدراً للقمع والتقاليد المكبلة.

2.ب.9.2.2 جيل الشباب في خضم صراع الثقافات: المجتمع مقابل الفرد

120. تُبيّن الدراسات أن جيل الألفية هو الأكثر تعرضاً لهذه القيم الناشئة. فوفقاً لمسوح مختلفة (ASDAA 2010؛ شيدياك وآخرون 2013)، يُنظَر إلى هذا الجيل من جهة، بأنه ميّال إلى النزعة الفردية والمادية، وتنخفض لديه مستويات الثقة الشخصية مع رغبة في التعبير عن الذات وجنوح نحو الاستقلالية. ومن ثم فإنه على الرغم من اعتبار أبناء هذا الجيل أكثر ميلاً إلى النزعة الفردية والمادية من آبائهم وأجدادهم، فإنهم يؤيدن مؤسسة الزواج، ويؤمنون بأهمية الدين، وبأنه ينبغي الحفاظ على التقاليد. ويبدو من خلال ذلك أن الشباب يتنازعه اتجاهان متعاكسان: أحدهما يميل إلى تبني المصلحة الفردية الضيقة والآخر ينزع باتجاه الأسرة والمجتمع. فليس الشباب ببعيد كلياً عن التراث الثقافي والقيم التقليدية المشتركة؛ لكنه لا يزال يُجذَب نحو وضع اجتماعي أقل تماسكاً.

2.ب.9.2.3 تقلص إمكانات جيل الألفية

121. على الرغم من أن أنماط الحياة الفردية التي تؤثر على جيل الألفية تشكل تهديداً للقيم الأسرية، فإن هذا الجيل يمكن أن يكون كذلك مصدراً للتطور والتغيير الإيجابيين. وتظهر التحليلات التي نشرها مركز أنقرة (2007-ب) استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية (**wave 2010-2010**) أن أبناء جيل الألفية في منظمة التعاون الإسلامي يستفيدون من التعبير عن الذات، ويتمتعون بالهوية الذاتية والقدرة على الإبداع وسعة الخيال، ويعبرون عن آرائهم. كما يساورهم القلق إزاء المساواة بين الجنسين ودور المرأة وموقعها في المجتمع. وعادة ما يعتزون بهذه القيم باعتبارها قيماً ثقافية تؤدي إلى ريادة الأعمال وقيام مجتمع مفعم بالنشاط. ومع ذلك، يظهر التحليل أيضاً أن الثقافة الأوسع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تقرّ هذه القيم، وتقرّ بدلاً من ذلك الانضباط والتقاليد والطاعة والتسلسل الهرمي، مما يكشف عن وجود فجوة بين هذه القيم الناشئة والقيم الأوسع في مجتمعات منظمة التعاون الإسلامي. وهذا يعوق إمكانيات هذا الجيل في إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاته المحلية.

2.ب.9.2.4 محدودية إمكان الوصول إلى الفرص الإقليمية والعالمية

122. **بينما** يُعَد جيل الألفية هو الجيل الأكثر ارتباطاً عالمياً، حيث إنه ينظر فيما بين الثقافات أكثر من الأجيال السابقة. وعندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الفرص العالمية والإقليمية والمشاركة فيها والاستفادة منها، فإن الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عاني من التخلف مقارنة بالشباب في العالم المتقدم. وينطبق هذا بصفة خاصة على مجالات الابتكار التكنولوجي والمؤسسات العالمية والإقليمية والمناقشات العامة والتفاعل الثقافي والتقدم التعليمي ونوعية الحياة. وينبغي أن تكون استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي

أداة رئيسية يمكن أن توفر للمواطنين الشباب فرصاً جديدة للمشاركة في عملية صنع القرار على الصعيدين العالمي والإقليمي وفي النقاش العام وصنع السياسات، ولاسيما في ما يتعلق بالحوار بين الثقافات والسلام وحقوق الإنسان ومناقشة سبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنزعة المجتمعية نحو العمل التطوعي، والابتكار الثقافي والتكنولوجي.

3.9.2 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

123. استيعاب جيل الألفية وتفهّم وجهات نظرهم العالمية وميولهم الثقافية والسياسية

(أ) تشجيع الجامعات ومراكز البحث على البحث في كل من توجهات جيل الألفية وقيمه من خلال الدراسات الاستقصائية النوعية والكمية على حد سواء.

124. مكافحة الفصل المتوهم المتمثل في "الأسرة مقابل الفرد" والموازنة بين التماسك الاجتماعي والتعبير عن الذات

(أ) تشجيع السرديات البديلة والصور عن المجتمع والأسرة باعتبارهما مؤسستين لا تتعارضا مع التنمية الفردية، بل على العكس من ذلك، تكمل التقدم الفردي وتيسره وتحسن نوعية الحياة وتوفر السعادة؛

(ب) وضع برامج لمنح جوائز خاصة بانخراط الشباب في المجتمع المحلي.

125. تعزيز بناء العلاقات بين الأجيال وتعزيز الروابط الأسرية

(أ) زيادة الجهود في مجال علم الشيخوخة والدراسات الأسرية في سبيل تطوير فَهم علاقة الشباب بالأبوين وبالأسرة الأوسع والمسنين؛

(ب) وضع برامج ومشاريع لتعزيز التفاهم المتبادل بين الآباء والشباب؛

(ج) إشراك المدارس ودور التمريض والجامعات والمراكز المجتمعية في نشر التفاهم والتعايش بين الأجيال؛

(د) استغلال الفضاءات العامة، مثل المتنزهات ومراكز التسوق، في تحفيز الحوار والتفاعل بين الأجيال؛

126. تيسير انخراط الشباب في الشؤون العالمية والإقليمية وفي رسم السياسات

(أ) خلق فرص للشباب للانخراط في عمليات التبادل مع أقرانهم من مناطق مختلفة في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها؛

وضع خطة لإقرار منح مخصصة للمشاريع التي من شأنها أن تستثمر في خلق أنشطة تعلم الشباب وتسهم في اطلاعهم العالمي ومشاركتهم النشطة؛

(ب) الاستثمار في تطوير الأدوات التي من شأنها تشجيع الشباب على التطوع والنشاط في المجتمع على المستويين العالمي والإقليمي وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

الاستثمار في تطوير أطر التعاون مع مختلِف الأطراف المعنية من المناطق الأخرى. ولهذا الغرض، ينبغي تصميم برامج إقليمية ودولية تهدف إلى الاستثمار في تبادل الممارسات الجيدة؛

(ج) رفع مستوى وعي المواطنين الشباب بالقضايا العالمية والإقليمية وقضايا منظمة التعاون الإسلامي وتشجيعهم على الانخراط في قضاياهم؛

دعم الأطراف المعنية بشؤون الشباب محلياً ودولياً لإقامة فعاليات ثنائية ودولية (مثل المنتديات الإقليمية والعالمية للشباب، والفعاليات الشبابية، ومعارض الشباب، وما إلى ذلك).

2.ب.10 الهجرة والإندماج

2.ب.1.10 الحالة الراهنة

127. تعدّ العوامل الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسي، أو التهميش الاجتماعي، من العوامل التي تدفع السكان إلى الهجرة، بما في ذلك الشباب. وقد تنطوي الهجرة على خطر فقدان الحياة، لكن عملية الهجرة يمكن أن تكون خطيرة بالقدر ذاته بسبب التهريب والاتجار والاستغلال. وبالنظر إلى ما يراود الشباب من أحلام وطموحات، فإن بإمكانهم أن يجدوا دافعاً سهلاً لمغادرة بلدانهم الأصلية. وبما أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يمكن تصنيفها "بلداناً نامية"، فإن أعدادًا متزايدة من الشباب تبدأ كل عام رحلتها صوب بلاد المهجر من خلال القنوات القانونية وغير القانونية. وهناك دول أعضاء تشكل مصدراً للمهاجرين، وأخرى تمثل بلدان العبور، وأخرى تعتبر أيضاً وجهات نهائية محتملة.

2.ب.2.10 التحديات

2.ب.1.2.10 الهجرة غير الشرعية

128. يؤدي ارتفاع معدلات البطالة ونقص التعليم والمهارات لدى الشباب وانعدام الاستقرار السياسي إلى الهجرة غير المشروعة. كما أن الأزمات والحروب المستمرة هي من ضمن الأسباب الرئيسية للتشريد القسري والهجرة غير القانونية. وطوال مسارات الهجرة، يكون الشباب عرضة للإيذاء والاستغلال ويعرضون حياتهم للخطر في رحلات غير آمنة. وقد لا تنتهي إساءة المعاملة والاستغلال حتى بعد بلوغ الوجهة النهائية. ويعاني عدد متزايد من الأسر والشباب من الهجرة غير القانونية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في أفريقيا وجنوب آسيا.

2.ب.2.2.10 هجرة الأدمغة

129. يغادر الشباب المتعلمون والواعدون بلدانهم الأصلية بحثاً عن فرص جديدة وظروف معيشية أفضل. وتطرح هجرة الشباب ذوي المهارات العالية مشكلةَ هجرة الأدمغة، وهي مشكلةٌ خطيرةٌ تنضاف إلى التحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء، وتخسر بسببها هذه الدول بعضاً من أفضل وأثمن ثرواتها البشرية.

2.ب.3.10 الخيارات المتاحة على صعيد السياسات

130. التعامل مع الهجرة غير المشروعة

1- العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية لتحييد طرق الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر؛
2- توعية الشباب ووالديهم بمخاطر الهجرة غير المشروعة؛
3- تنظيم حملات وطنية للتوعية واستخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية على نحو فعال للتواصل مع الشباب ؛
4- وضع استراتيجية وطنية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة لمكافحة الهجرة غير المشروعة.

131. معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير المشروعة

1- توفير تعليم وتدريب مهني أفضل للشباب بهدف تحسين مهاراتهم؛
2- تحسين شبكات الأمان الاجتماعي للشباب العاطلين عن العمل ؛
3- وضع سياسات لجذب الشباب غير المنخرطين في التعليم أو في العمل نحو المؤسسات التعليمية وسوق العمل ؛
4- وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشباب بهدف تحسين آفاق الشباب ؛
5- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والمبادرات الناجحة، في مجال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير المشروعة.

132. عكس هجرة الأدمغة

1- تهيئة بيئة سياساتية كفيلة بتحسين فرص العمل للشباب المتعلمين والمدربين؛
2- تصميم وتنفيذ آليات تحفيزية لزيادة فرص توظيف الشباب المتعلم ؛
3- وضع استراتيجية لتشجيع الشباب الذين هاجروا للخارج لغرض التعليم على العودة إلى بلدانهم ؛
4- تحسين بيئة ريادة الأعمال بما يتيح للشباب المبتكرين إنشاء وتطوير الشركات الناشئة.

2.ب.11 الشباب والبيئة

133. يعتبر تدهور البيئة أحد الشواغل الرئيسية للشباب في جميع أنحاء العالم لما له من تداعيات على رفاههم راهناً ومستقبلاً. ولذلك فإن الحفاظ على البيئة وحمايتها للأجيال الحالية والمقبلة ضرورةٌ تقتضي التصدي للتحديات الرئيسية في مجال التدهور البيئي.

134. في هذا الصدد ، يتعين أن يشكّل الحرص على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والسعي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بمثابة سياسة إنمائية أساسية في جميع أنحاء العالم، علماً أن الشباب هم أصحاب مصلحة واضحون في هذا الصدد.

135. يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان العالم المعرّضين للخطر البيئي. والشباب والأطفال هم الأكثر عرضة لخطر عدم الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة، وسيواجهون تحدّي المخاطر البيئية الناجمة عن السياسات الحالية. ويشمل ذلك السّمّية، وانخفاض التنوع البيولوجي، واستنفاد الموارد، وتغيّر المناخ. وتواجه الحاجةُ إلى إشراك الشباب في العمل المستدام تحدي الدورات السياسية التي ترى أن التعامل مع المخاوف الآنية والقصيرة الأجل أسهل من التعامل مع التحديات المستقبلية.

2.ب.1.11 الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات

136. يُولِي برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 الأولوية لـ "البيئة وتغير المناخ والاستدامة (5.1)". وفي هذا الصدد، تُقرّ خطة العمل العُشرية بضرورة معالجة الشواغل الأمنية الوشيكة المرتبطة بالاستدامة، مع مواصلة معالجة مسائل التنوع البيولوجي والمياه والصرف الصحي في أولويتها بشأن "الزراعة والأمن الغذائي (8.1)"، و" الصحة (12.1). وقد وضعت منظمة التعاون الإسلامي رؤيتها الخاصة بالمياه، والتي تشدد على الوصول إلى المياه المحسّنة والصّرف الصحي باعتباره مجالاً ذا أولوية حاسمة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وأكدت على الحاجة إلى معالجة الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. وعلاوة على ذلك، أصدر المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة في دورته الرابعة في تونس عام 2010، إعلانًا حول "تعزيز جهود العالم الإسلامي لحماية البيئة والتنمية المستدامة"، واتفق على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، في إطار التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك.

2.ب.2.11 التحديات البيئية

أ) إزالة الغابات

137. تشكل الغابات نحو 30 في المائة من مساحة الأراضي في العالم، ويعتمد ما لا يقل عن 6.1 مليون نسمة في عيشهم على الغابات. والغابات مسؤولة أيضاً عن ضمان بقاء الحيوانات والنباتات، وتنقية الهواء، وتجميع حوالي ثلاثة أرباع المياه العذبة. وهذه مسألة مهمة بالنظر إلى أن الدول الأعضاء تستقبل 22.6 في المائة من التساقطات

في العالم. وخلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2015، فقدت الدول الأعضاء ما مجموعه 702.457 كيلومتراً مربعاً من الغابات، وهو ما يمثل نحو 53 في المائة من إجمالي مساحة الغابات المفقودة في العالم خلال نفس الفترة.

ب) انبعاثات الكربون

138. مع زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، من المتوقع أن تستمر درجات الحرارة العالمية في الارتفاع، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نظراً لموقعها الجغرافي في المناطق المعتدلة والجافة والقريبة من الأنهار والمحيطات. وارتفاع درجة الحرارة الناجم عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون له عواقب دائمة على استمرار استدامة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم أجمع، ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الظواهر الجوية القصوى، وارتفاع مستويات البحار، والسلاسل الغذائية التالفة. وازداد متوسط درجات الحرارة السطحية العالمية بضِعْف معدّلها المعتاد على مدار الخمسين سنة الماضية، حيث انتقل من 0.6 إلى 0.9 درجة مئوية من عام 1906 إلى عام 2005. كما تُظهر درجات حرارة سطح الأرض أيضًا علامات واضحة على أنها تضاعفت خلال القرن الماضي تقريباً، مما تسبب في زيادة موجات الحرارة والجفاف وغيرها من التأثيرات السلبية. وفي الوقت نفسه، تُظهر درجات حرارة المحيطات أيضاً أنها تضاعفت تقريباً خلال القرن الماضي، مما تسبب بوضوح في ذوبان الجليد القطبي وبالتالي ارتفاع مستويات المياه. وهذا ستكون له نتائج كارثية على مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نظراً لاعتمادها على الري النّهري ولوجود المدن الكبرى بالقرب من السواحل. ويواجه عدد من الدول الأعضاء بالفعل تحديات في هذا الصدد، مع احتمال حدوث عمليات نزوح جماعي.

ج) ضياع التنوع البيولوجي

139. التنوع البيولوجي قضيةٌ ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وفقدان الغابات وبقاء الأنواع، وهو أمر بالغ الأهمية نظرا للطبيعة الحساسة للسلاسل الغذائية والتوازن الإيكولوجي. وقد حدث حوالي 52 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي منذ عام 1970، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة 26 في المائة على مدى السنوات العشرين المقبلة. وتشهد النظم الإيكولوجية الهشة بالفعل تغيرات من خلال استغلال الأسماك، والاحترار العالمي، وتدهور البيئة،مع ما لكل ذلك من تأثيرات واضحة على حياة الإنسان.

د) شح المياه

140. نظراً لتزايد السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أصبحت القضايا الحالية المتعلقة بندرة المياه والأمن أكثر جدية. ويُنتظر من السياسات المستدامة التي تنظم سحب المياه المتجددة أن تساعد في منع شح المياه أو استهلاك مصادر المياه غير المتجددة. وقد سَحَبَ عدد من الدول الأعضاء من شمال إفريقيا والخليج أكثر من 100 في المائة من إجمالي موارد مياهها المتجددة، الأمر الذي يمثل تهديداً بالغة الأهمية ليس فقط للاستدامة، وإنما أيضاً للزراعة ولتجنب شح المياه الذي يعوق التنمية المستدامة في القطاعات الأخرى. وفي عام 2015، كان

82 في المائة من سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يحصلون على مياه شرب محسّنة، مقارنةً بالنسبة المعيارية 89 في المائة المسجلة في البلدان النامية بما فيها منظمة التعاون الإسلامي، ومقارنةً بمجموع سكان الدول المتقدمة حيث يحصل 99 في المائة منهم على مياه الشرب المحسّنة.

2.ب.3.11 الإجراءات المقترحة:

(أ) دمج التعليم البيئي في المناهج الدراسية وضمان تدريب المعلمين على القضايا البيئية؛

(ب) إشراك مجموعات الشباب في القضايا البيئية؛

(ج) تسهيل نشر المعلومات والبيانات وقصص النجاح وأفضل الممارسات، على الصعيد الدولي، في مواجهة التحديات البيئية والاستدامة؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء المتقدمة تكنولوجياً على تنمية قدرات الدول الأعضاء الأخرى في مجال استخدام التكنولوجيات والممارسات الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى إشراك الشباب في استخدامها وتطويرها؛

(ه) إطلاق برامج مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني لتشجيع المواطنة النشطة في مجال مكافحة إزالة الغابات، والتصحر، وتشجيع زراعة الأشجار، والحد من النفايات، وإعادة تدوير المياه والحفاظ عليها؛

(و) إشراك الشباب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشواغل البيئية بهدف تنفيذ سياسات التنمية المستدامة؛

(ز) الاستفادة من وسائل الإعلام باعتبارها وسيلة لنشر الوعي لدى الشباب بالقضايا البيئية؛

(ح) إشراك الشباب في تنفيذ مشاريع الاستدامة، وزيادة تأهيلهم لاتخاذ مزيد من القرارات في مجال السياسات البيئية.

3. طرق التنفيذ الناجح لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب

1.3 دور التعاون الاسلامي البيني والتعاون الدولي في تحقيق أهداف الاستراتيجية

141. تشكل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جزءاً كبيراً من دول العالم النامي، وهي تعرف مستويات عالية من التباين والتفاوت في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يمكن ملاحظة هذا التباين في مؤشرات التنمية الخاصة بأدائها في مجال التصدي لتحديات الشباب. وقد شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في مجموعها، تقدماً كبيراً في ما يتعلق بتحسين ظروف معيشة الشباب من خلال زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والحد من الزواج المبكر على مدى العقدين الماضيين. بيد أن هذا التقدم كان بمستويات متباينة، حيث لا تزال هناك أوجه لعدم المساواة واسعة النطاق بين البلدان وداخلها. والحالة مقلقة بشكل خاص في الدول المنخفضة الدخل والدول الأقل نمواً. وتتسم أغلبية هذه البلدان ببطء النمو الاقتصادي ومحدودية الموارد والتباين الواسع في مستويات الدخل وعدم كفاية تنمية القدرات وعدم كفاية تغطية الخدمات الاجتماعية والحالة الهشة من السلام والأمن وانعدام بيئة تمكينية تجتذب الاستثمار وتشجع على المشاركة النشطة للقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى، يواجه عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط تحديات تتعلق بشكل خاص بمشاريع ريادية الشباب، ومخاطر تعرض الشباب

للتطرف وضعف المشاركة السياسية للشباب. وتستلزم هذه الصورة زيادة التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال الشباب لمعالجة طائفة واسعة من التحديات.

142. تتمتع منظمة التعاون الإسلامي، بوصفها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية، بميزة قوة فريدة، حيث يشكل الشباب ثلث سكانها، وهي أكثر فئات المجتمع ابتكاراً وحيوية. ومع ذلك، فإن احتياجات الشباب وتحدياتهم تتغير بسرعة. ونتيجة لذلك، تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستجابة لهذه التحديات في الوقت المناسب من أجل تمكين الشباب من الوصول إلى إمكاناتهم الشخصية والمهنية الكاملة. ولهذا الغرض، فإن وجود إطار مشترك، هو استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب، يُعد أمراً أساسياً للدول الأعضاء لمعالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب.

143. تشكل مستويات التباين القائمة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث وضعية الشباب والسياسات الخاصة بهم فرصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة بهدف تحقيق أهداف استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب. ومن شأن التعاون البيني في إطار منظمة التعاون الإسلامي أن يسهل تنفيذ الاستراتيجية، وأن يتيح للدول الأعضاء في المنظمة تحقيق أهدافها من خلال:

(أ) **الاستفادة من الخبرات الوطنية**: بالنظر إلى أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد أحرزت تقدماً كبيراً في ما يتعلق بسياسات الشباب، فقد تمكنت من تقليص عدد التحديات التي يواجهها الشباب ومن الحد من غلوائها. وتناولت هذه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات الشباب من خلال التعاون مع جميع الأطراف الوطنية المعنية وتخصيص ما يكفي من الموارد المالية والبشرية. وفي هذا الصدد، فإن تحديد أفضل الممارسات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال سياسات الشباب من شأنه أن يساعد على تحديد التدخلات الناجحة في مجال السياسات التي ارتقت بوضع الشباب. وسيستخدم تحديد سياسات الشباب الناجحة في وضع برامج لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث تستفيد الدول الأعضاء المهتمة من خبرات الدول الأخرى. ولن يقلل هذا النهج من إمكانية تكرار الأخطاء نفسها فحسب، بل قد يساعد كذلك على تقصير طول عملية تصميم السياسات على الصعيد الوطني. وبعبارة أخرى، فإن تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة من خلال تحديد أفضل الممارسات ونقلها في مجال سياسات الشباب من شأنه أن يحسن رفاه الشباب.

(ب) **الاستفادة من تجربة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها**: وضعت منظمة التعاون الإسلامي، بوصفها منظمة حكومية دولية، العديد من وثائق السياسات وخطط العمل (مثل برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة للفترة 2014-2023، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة) لمعالجة قضايا التنمية في دولها الأعضاء في مختلِف القضايا. علاوة على ذلك، تعقد المنظمة بانتظام اجتماعات وزارية رفيعة المستوى في نحو 20 منطقة مختلفة. فضلاً

عن ذلك، قد تكون الأجهزة المتفرعة والمنتمية والمتخصصة التابعة للمنظمة آليات مؤسسية مفيدة في تنفيذ استراتيجية الشباب وفي تحقيق أهدافها. فالمنظمة، بوصفها منظمة حكومية دولية، تؤدي أيضاً دوراً نشطاً في منع نشوب النزاعات وحلها في الدول الأعضاء في المنظمة. ولمّا كان للنزاعات أثر كبير على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب والنساء، فإن تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة سيساعد على الحد من تداعيات النزاعات على الشباب.

(ج) **الاستفادة من الشراكة مع الأمم المتحدة:** بالنظر للمكانة البارزة لمنظمة التعاون الإسلامي في الساحة الدولية ودور الدول الأعضاء فيها، هناك فائدة كبيرة للتعاون مع الأمم المتحدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن شأن ذلك أن يتيح فائدة تعزيز اتساق السياسات، وتوسيع نطاق مجموعات الأطراف المعنية، وإقامة روابط مشتركة للتعاون بشأن أولويات وفرص السياسات المتبادلة. وفي هذا الصدد، فإن هيئات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور حيوي في مجال الشباب، ويُحتمَل أن لديها اهتماماً بدول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، وشبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(د) **بناء القدرات:** تعاني العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من عدم تطور القدرة الوطنية على معالجة مشاكل الشباب. فلدى عدد قليل من الدول الأعضاء برامج تعليمية وتدريبية جيدة التنظيم تمكّن صانعي السياسات والخبراء والمجتمع المدني من التصدي لتحديات الشباب. وفي هذا السياق، فإن من شأن تعزيز التعاون البيني في إطار منظمة التعاون الإسلامي أن يساعد العديد من الدول الأعضاء في المنظمة على التعلم من الدول الأخرى من خلال تطوير برامج مشتركة لبناء القدرات وتنفيذها. وفي هذا السياق، يمكن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، مثل منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "مركز أنقرة"، أن تضطلع بدور تحفيزي في تنظيم برامج بناء القدرات المصممة للمسؤولين الحكوميين والخبراء الوطنيين وهيئات المجتمع المدني العاملة في مجال الشباب.

(هـ) **تذليل العقبات المالية:** تشكل الموارد المالية المحدودة المخصصة للسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب تحدياً مهماً لصانعي السياسات في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. غير أن الأطر القائمة داخل منظومة المنظمة يمكن أن تيسّر حشد الأموال للمشاريع المتصلة بالشباب. علاوة على ذلك، من شأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن يزيد من إدراك القيود المالية التي تعاني منها بعض الدول الأعضاء في المنظمة فيما يخص تنفيذ المشاريع المتعلقة بالشباب، وهو ما من شأنه أن يسهل التوافق بين البلدان / المؤسسات المانحة وتلك المتلقية

للمعونة. وأخيراً، فإن تعزيز التعاون الاسلامي البيني من شأنه أن يحفز مجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة على حشد مواردها المالية وتسخيرها لتنفيذ مشاريع وبرامج لصالح الشباب في عدد من الدول الأعضاء المستفيدة.

2.3 الهياكل المؤسساتية المعنية بتنسيق السياسات الخاصة بالشباب

144. يتعين بلورة آلية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتوسيع نطاق مشاركة الشباب وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال وضمان عملية التنسيق. ومن شأن هذه الآلية أن تكفل التشاور الفعال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما بين ممثلي وزارات الشباب والرياضة المسؤولين على الأصعدة الوطنية عن تخطيط السياسات الخاصة بالشباب وتنفيذها وتقييمها، وأيضا ضمان التعاون مع ممثلي الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية بالتنسيق مع الدول الأعضاء. وينبغي أن تستفيد الآلية المذكورة، قدر الإمكان، من الهياكل الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل بلورة وتنفيذ استراتيجيات المنظمة وبرامجها.

145. يعتمد المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضةِ إستراتيجيةَ منظمة التعاون الإسلامي للشباب ويقدمها لمجلس وزراء خارجية المنظمة لاعتمادها. كما يقوم المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة بتقييم برامجها وخطتها التنفيذية، وذلك بمساعدة هيئتيه الاستشاريتين وهما المجلس الوزاري الدائم المعني بالشباب واللجنة التوجيهية المعنية بالشباب.

146. يتولى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي متابعة تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق مع جميع مؤسسات المنظمة ذات الصلة العاملة في مجال الشباب والرياضة، بما في ذلك منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، والإيسيسكو، والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي وغيرهما، من خلال اللجنة المشتركة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بشؤون الشباب. ومع ذلك، تواصل اللجنة المشتركة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بشؤون الشباب تنسيق أنشطتها مع اللجنة المواضيعية المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية في الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

147. يُتوقع وجود أربعة هياكل مؤسسية: أربعة هياكل مؤسسية ذات صلة بهذه الاستراتيجية:

(أ) **<u>المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة</u>**: هو مؤتمر وزاري قطاعي يُعقد مرة كل سنتين في إطار مجلس وزراء الخارجية، وفقاً للمادة 10 من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي. ويتولى المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة تقديم نتائج هذه الدورة، بما في ذلك الإستراتيجية وبرامجها وخططها التنفيذية إلى مجلس وزراء الخارجية لاعتماها، واستعراض تنفيذ الاستراتيجية على أساس تقارير المتابعة التي يعدها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة.

(ب) **المجلس الوزاري الدائم المعني بالشباب والرياضة**: يواصل المجلس العمل في الفترة الفاصلة بين دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، ويقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة.

(ج) **اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بشؤون الشباب**: تساعد في تنسيق أنشطة التنفيذ المختلفة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بدعم من الأمين العام للمنظمة.

(د) **اللجنة التوجيهية للشباب:** تتكون من كبار الخبراء من كافة الدول الأعضاء وتتولى مساعدة المؤتمرَ الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في الاضطلاع بالمهام المناطة به، وتجتمع سنوياً أو عند الاقتضاء بدعوة من الرئاسة وبالتنسيق مع الأمانة العامة.

3.3 برامج الاستراتيجية

148. تحظى البرامج التالية بالأولوية في تنفيذ الاستراتيجية، رهناً بموافقة مجلس وزراء الخارجية:

(أ) **وقف منظمة التعاون الإسلامي للشباب**:

149. من أجل التلبية الجزئية للمتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، سيتم إنشاء وقف للشباب في إطار منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بغرض تشجيع وتسهيل تنمية الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة، وفقاً للإطارات والمبادرات الأكثر فاعلية والتي أنشأها البنك الإسلامي للتنمية. وفي إطار الهدف الأوسع، سيُصمَّمُ الوقف الشبابي على نحو يمكّن من توفير الدعم المالي للأعمال المحلية ومشاريع التبادل الدولية على حد سواء. ويعتمد المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة الإجراءات التشغيلية للوقف التي يقرها مجلس وزراء الخارجية.

(ب) مراكز منظمة التعاون الإسلامي للشباب

150. دعماً للأنشطة الشبابية، ستنشئ الدول الأعضاء في المنظمة شبكةً للمراكز الشبابية لمنظمة التعاون الإسلامي في الدول الأعضاء وذلك بغرض الإسهام في تنفيذ الاستراتيجية.

(ج) البحوث حول قضايا الشباب

151. يتعين وضع سياسات شبابية متسقة ومنسقة في ضوء المؤشرات التي تعكس التوجهات والوقائع الراهنة وكذا الناشئة منها والمتعلقة بالتحديات والفرص التي تواجه الشباب. وبالتالي ستستثمر الدول الأعضاء في تطوير بحوث الشباب.

152. إن البحوث المتعلقة بالشباب يجب أن:

أولاً : تستند إلى التقارير الشبابية الوطنية؛

ثانياً: أن يتم التنسيق بشأنها مع اللجنة التوجيهية على نحو يغطي مختلف أبعاد استراتيجية الشباب؛

ثالثاً: أن تقيّم التقدم العام المحرَز صوب تحقيق أهداف استراتيجية الشباب؛
رابعاً: أن تصمّم لوحة متابعة تحتوي على مؤشرات تتعلق بالشباب (مؤشر منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الشباب)؛
خامساً: أن تحدّد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الشبابية؛
سادساً: أن تشرك الشباب في الدول الأعضاء في عملية البحث؛

(د) **قمة منظمة التعاون الإسلامي للقادة الشباب**:

153. تمثل قمة منظمة التعاون الإسلامي للزعماء الشباب حجر الزاوية في مبادرة منتدى الحوار والتعاون في توفير منبر للزعماء الشباب عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة أولويات الشباب. وقد انعقدت القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي للزعماء الشباب يومي 14و15 كقمة تمهيدية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت يومي 14و15 أبريل 2016 في إسطنبول. وقد ناقش زهاء 200 من القادة الشباب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأقليات المسلمة عبر العالم التوصيات الممكنة لرفعها إلى مؤتمر القمة الإسلامي. وقد توجت جهودهم بصياغة خطة " 10 أهداف خلال 10 سنوات" التي رُفعت إلى القمة الإسلامية (الملحق 1- القرار رقم: **OIC/ICYSM-3/2016/R2-Y** بشأن منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار). والدول الأعضاء مدعوة إلى دعم مواصلة تنفيذ هذه المبادرة.

(هـ) **يوم الشباب وجائزة الشباب** :

154. إن من شأن منح جائزة تقديرية للشباب الذين يتميزون في تحقيق الرفاه الجماعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن يسهم في الاعتراف بالدور البارز للقادة الشباب وانخراطهم في عملية التنمية في الدول الأعضاء. وبالتالي فإن منح هذه الجائزة وإعلان يوم منظمة التعاون الإسلامي للشباب، الذي سيتم إحياؤه يوم 3 سبتمبر من كل عام بموجب قرار ذي صلة صادر عن مجلس وزراء الخارجية، سيكون له دور مؤثر للغاية في النهوض بجهود التضامن والتعريف بالتحديات وبما يبذل من جهود في الوقت الراهن لمعالجتها من مختلف الأفراد وهيئات المجتمع المدني. وتحقيقا لهذه الغاية، ومن خلال تسخير الحملات الفعالة ووسائل التواصل الإعلامي، سيسهم إحياء يوم وجائزة منظمة التعاون الإسلامي للشباب في تنمية ثقافة الانخراط والخدمة العامة في أوساط الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق غايات بناءة والعمل في الوقت ذاته على تقديم خطاب مضاد فعال في مواجهة الخطابات البديلة الحالية المرتكزة على الحرمان والتطرف.

155. ينبغي أن تُمنح هذه الجائزة في الاجتماعات المقبلة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الشباب والرياضة. ويجدر بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة التابعة لها إحياء يوم الثالث من سبتمبر من كل عام كيوم الشباب في منظمة التعاون الإسلامي مع ما يواكب ذلك من مبادرات احتفالية مناسبة. ويعتمد المؤتمر الاسلامي لوزراء الشباب والرياضة إجراءات الجائزة ويقرها مجلس وزراء الخارجية.

(و) **خطة للتواصل والتعريف بالاستراتيجية**

156. يُقاس تأثير أي استراتيجية بمدى انخراط جهاتها المعنية في تنفيذها. وفي هذا الصدد، من شأن وجود استراتيجية للتعريف والتواصل أن تحقق أقصى درجات التآزر وتعزز الإمكانات. وسيتم إعداد خطة للتواصل والتعريف من أجل ضمان التأثير الأقصى في المجالات الشبابية ذات الأولوية وتوسيع نطاق المشاركة العامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التوعية ولتوفير الدعم للمبادرات الحالية والدعوة إلى وضع مبادرات جديدة في مجال تنمية الشباب.

157. ستركز استراتيجية التواصل على الدول الأعضاء التي هي في أمسّ الحاجة إلى الحضور أو لانخراط الشباب وحشدهم. وستحددُ هذه الاستراتيجية وسائل الانخراط ومقاييس تقييم الفاعلية، وستخضع للمراجعة بشكل دوري بواسطة آليات المتابعة المؤسساتية.

4. سُبل المضيّ قُدماً

158. حال اعتماد إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب من طرف المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب وتقديمها لمجلس وزراء الخارجية لاعتمادها، يتعين على الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتنسيق مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك منتدى شباب المؤتمر الاسلامي للحوار والتعاون، ومركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية، والإيسيسكو، والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، والاتحاد العالمي للكشاف المسلم، وصندوق التضامن الإسلامي، إعداد خطة عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية تَقترح وتُوضح الجداول الزمنية ومخصصات الميزانية ومؤشرات الأداء الرئيسية، فضلا عن الأدوار المحددة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة ذات الصلة.

159. يُنتظر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تتحلى بقدر كبير من الالتزام وأن تتخذ خطوات مهمة لتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب.